وزارة الزراعة والموارد المائية
الهيئة العامة للبحوث والارشاد الزراعي
مشروع دمج ال ثقافة السكانية
ببرامج الارشاد الزراعي
صنعاء ١٩٩٣ م

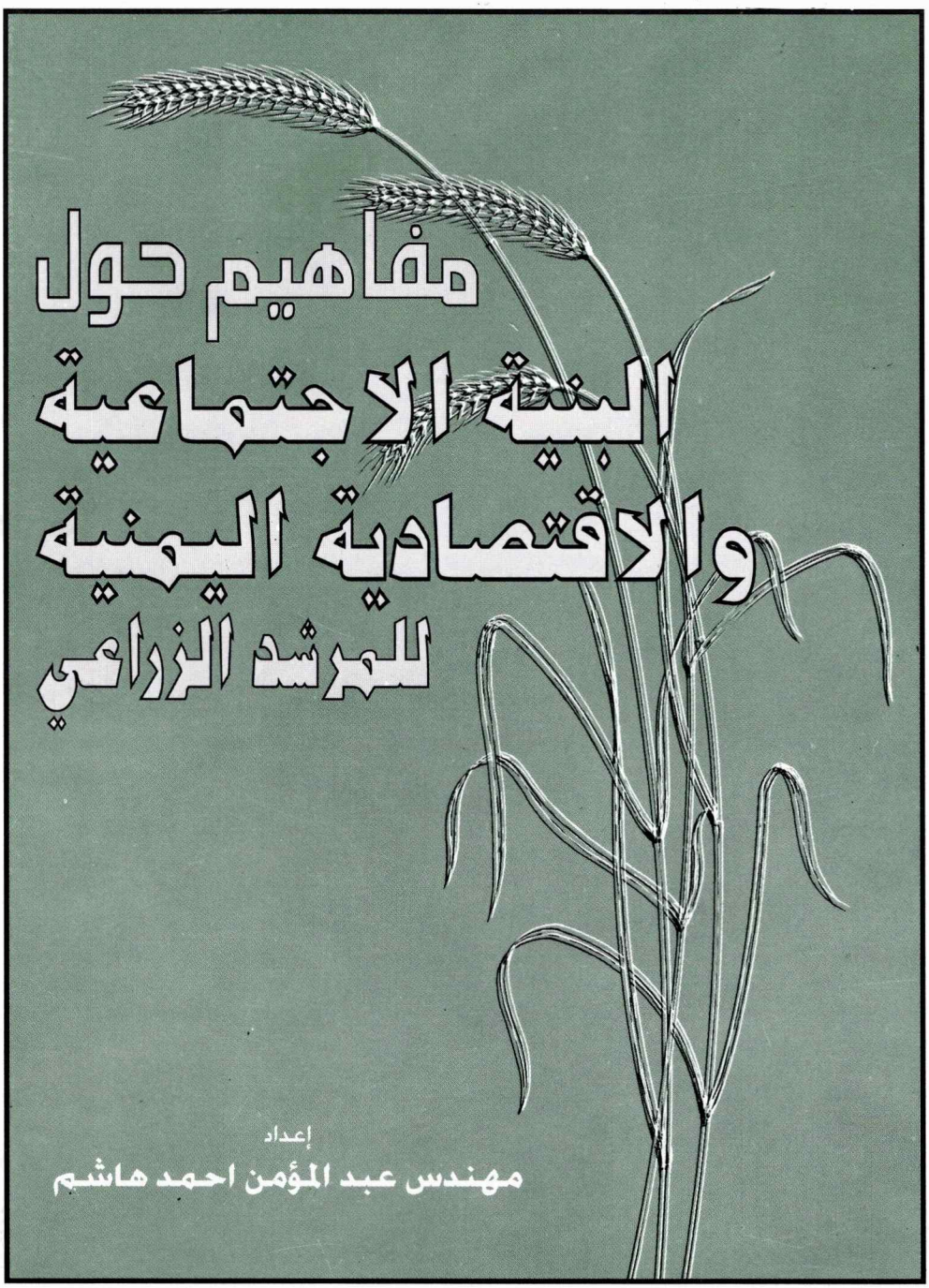

بسم الله الرحمن الرحيم

مفاهيم حول :

البنية الإجتماعية والإقتصادية اليمنية

للمرشد الزراعي

اعداد :

مهندس عبدالمؤمن احمد هادم

اعد هذا الكتيب بتمويل من صندوق الامم المتحدة للانشطة السكانية وقام بمراجعته وتنقيحه الدكتور فتحي زكي المستشار الاقليمي لمنظمة الاغذية والزراعة (FAO) والمهندس عبدالمؤمن احمد هاشم المدير الوطني لمشروع دمج الثقافة السكانية في برنامج الارشاد الزراعي .

(UNFPA-YEM / 93/PO1)

صنعاء ١٩٩٣م

المحتويات رقم الصفحة

المقدمة ١

الفصل الاول :

المعالم الاجتماعية ٢
- *العادات والاعراف* ٣
- *الافكار والمعتقدات* ٣
- *الحِكم والامثال والفنون* ٤

المناخ الثقافي
- *العادات الاجتماعية* ٤
- *الدور* ٥
- *المعايير* ٥
- *القيم* ٦
- *المؤسسات* ٦

الوسط الاجتماعي
- *الاسرة* ٧
- *مكانة المرأة في المجتمع* ٧
- *التنظيم الاجتماعي* ٩
- *المشاركة* ٩
- *تماسك الجماعة* ١٢
- *مكانة الفرد في الجماعة* ١٣
- *التكامل الاجتماعي* ١٦
- *تشابه الخلفية* ١٧
- *معايير المجتمع* ١٧

اسئلة للتأمل ١٨

الفصل الثاني :

القيم والممارسات التقليدية والمستجدات الاقتصادية ١٩

اسئلة للتأمل ٢٥

الفصل الثالث :

الملامح الاقتصادية والمؤشرات الخدمية ٢٦

- الحالة الاقتصادية ٢٧

- الحالة التعليمية للسكان ٣٠

- الحالة العملية للسكان ٣٧

اسئلة للتأمل ٣٩

الفصل الرابع :

نشأة وتطور الارشاد الزراعي ٤٠

- اوجه التباين والاختلاف ٤٣

- نواتج العمل الارشادي ٤٤

- المشكلات المتصلة بالعمل الارشادي ٤٥

- الحلول والتوصيات ٤٥

اسئلة للتأمل ٤٩

الخلاصـــــة ٥١

المراجع :

- د/ حمود العودي - التراث الشعبي وعلاقته بالتنمية ، دار العودة بيروت ١٩٨٦م
- عبدالله البردوني - الثقافة الشعبية ، تجارب واقاويل يمنية ، دار المأمون ١٩٨٨م
- عبدالمؤمن هاشم - السكان والتنمية الزراعية ، ورقة عمل - اكتوبر ١٩٩١م
- د/ فتحي زكي - مجموعة محاضرات في الاتصال لاجتماعي ، جعار ١٩٩٠م
- د/ محمد الجوهري - دراسة علم الاجتماع ، دار المعارف ١٩٨٢م
- د/ مختار حمزة / اسس علم النفس الاجتماعي ، دار البيان العربي - جدة ١٩٨٢م
- د/ محمد فؤاد حجازي - البناء الاجتماعي ، دار الغريب ، القاهرة ١٩٧٩م
- وثائق المؤتمر الوطني الاول للسياسات السكانية ، صنعاء ١٩٩١م

المقدمة

يقع هذا الكتيب ضمن مجموعة من الكتيبات التي اعدت للمرشد الزراعي وتتناول مواضيع التثقيف السكاني .. ومن خلال دمج الثقافة السكانية ببرامج الارشاد الزراعي يتم إنتاج هذه المجموعة من الكتيبات لزيادة وعي المرشد الزراعي بالامور السكانية وتقديم مادة يستفاد منها اثناء عمله في صفوف الريفيين .

وكما قد اشرنا في الكتيب المخصص لمفاهيم ومضامين الثقافة السكانية ان المسألة السكانية غدت اليوم من بين ابرز التحديات التي تحدد مسار التنمية في الجمهورية اليمنية .. لذا كان الواجب يحتم ابراز اهم اطر محددات هذه المشكلة على المستويات الاجتماعية والاقتصادية في بلادنا ، وتعريف العاملين في مجال التنمية الزراعية بابعادها وآثارها المستقبلية على حياة اجيالنا .

وبالنسبة لليمن فمن المفيد ان نشير بانه قد لا يبشر من الوهلة الاولى وجود ازمة سكانية في ج. ي. تستحق كل هذا الاهتمام ، وواقع الحال ان مثل هذا التصور خاطئ، من زاويتين :

الاولى : وهو ان مسألة العلاقة بين الموارد البشرية والموارد الاقتصادية ليست مسألة اليوم ، وانما هي مسألة الغد ايضا بمعنى اخر انها ليست مسألة احدى عشر مليونا عام ١٩٩٠م وانما مسألة حوالي ٢٤ مليونا عام ٢٠١٠م .

الثانية : فهي ان مفهوم المسألة السكانية لاينصرف الى الكم « عدد السكان » وحسب ، وانما ينصرف ايضا الى « الكيف » (خواص السكان البدنية والعقلية والروحية) التي تؤهلهم ان يحققوا اكبر قدر من السعادة والرفاه لانفسهم ولمجتمعاتهم .

الفصل الاول

المعالم الإجتماعية

الإطار الإجتماعي الثقافي للبنية اليمنية :

ان الثقافــة السكانية لاي شعب من الشعوب تتم في مناخ اجتماعي ، وفي حالة المجتمع اليمني تشكل شقين لهذا المناخ : شق يمثل جملة الثقافات والابداعات النابعة من اعماق القرية اليمنية ، والشق الاخر يمثل ثقافة اهل المدن والمناطق الحضرية ، وفي كلا الحالتين لابد من الاشارة الي ان السمة الغالبة هي سمة التشابه ، فالمجتمع اليمني المغلق سيطر عليــه نمط الانتاج الزراعي سواءاً مايخص المدينة او القرية .

تتعدد مصادر الثقافة في القرية واهمها : الاعراف ، الامثال ، الحكايات ، اخبار الحروب ، سير الابطال الشعبية والاساطير .. وقد مثلت السير الشعبية ثقافة الاماكن التي يتوفر فيها القارئون والرخاء المادي والمجتمع المستفيد من اساليب المدينة كالحيمة ، ريمة ، وصاب ، عتمة ، وبعض نواحي صعدة .. اما المناطق الوسطى والمناطق الشرقية والشمالية وبعض المناطق الجنوبية فقد كانت تقتصر ثقافتها على اخبار الاحداث والامطار وعلى اقاويل الشعراء والمداحين وعلى وصايا الحكماء وتجاربهم .. على حين كانت ثقافة المدينة تقتصر في جانبها الشعبي على اصداء الاخبار السياسية وعلى اخبار الحروب القبلية لما لها من تأثير على الاسواق وقطع الطرق امام المجلوبات الريفية ، وفي جانبها الرسمي فقد اعتمدت على تعليم الفقه واصوله ، واللغة ومشتقاتها والقرآن وتفسيره لابناء الطبقة الوسطى والحاكمة .. لهذا كانت الثقافة الشعبية في حواري المدينة والريف تختلف عنها في الطبقة الرسمية والتجارية في المدينة .. واذا تلمسنا اهم جوانب الثقافة الشعبية فسوف نجدها تتمثل في وصايا الحكماء الذين كانوا ينبغون من فترة لاخرى .. وعلى كثرة الحكماء في كل جيل فان الحكماء المعدودين هم (**علي بن زايد ، الحميد ابن منصور ، حزام مرشد الشبثي**) وغيرهم من الحكماء انتسبت اليهم اقاويل ووصايا امثال **ابي خيزرانه** في آنس وجهزان ، **وابي لؤلؤة** في مناطق يريم ورداع

* عبدالله البردوني – الثقافة الشعبية ، تجارب واقاويل يمنية ، دار المأمون – ١٩٨٨م .

وعنس ، وعلي بن زيد في لحج .. الى جانب اسماء تاريخية قريبة العهد بزمننا من امثال القردعيين وغزال المقدشية وعثمان اليافعي (*) .

تصنف مادة الثقافة والتراث الشعبي على اساس العناصر التالية :-

١ - العادات والاعراف .

٢ - الافكار والتقاليد .

٣ - الحكم والامثال والفنون (الفولكلور) .

ويمكن التأكيد ان هذه العناصر ليست مستقلة بذاتها بقدر ماهي كل متكامل في وحدة بنائية مترابطة يمكن توضيحها كالتالي :

١ - العادات والاعراف :

العادة الشعبية ، هي نمط السلوك الذي يرتضيه الفرد او الجماعة لانفسهم ويميل الى الثبات بمرور الوقت ، بل والانتقال الوراثي ، وللعادة الشعبية قوة معيارية ، تتنوع بتنوع ظروف الجماعة وفئتها العمرية والتركيبة المهنية لها .. وغالباً ما تميل الى تنظيم سلوك الاشخاص في اطار الجماعة ذاتها ، لا الى تنظيم التعامل مع غيرها من الجماعات الاجتماعية الاخرى الذي تختص به الاعراف والتقاليد .

يقوم المجتمع اليمني على جملة من العادات والاعراف مثل العادات المتعلقة بدورة حياة الانسان المعتادة (الولادة ، الزواج ، الموت) او تلك المتعلقة بدورة الحياة الزراعية ابتداءا من مرحلة الحرث حتى الحصاد .. وتظهر خلال مايعرف بالمضاهاة والعانة بين المزارعين ، ومن العادات النافعة تلك التي تنظم عملية استخدام المراعي وقطع الاشجار والتعاون في حالة اصلاح الاراضي التي جرفتها السيول اوحفر بئر للري او غيره

٢ - الافكار والمعتقدات :

هي مجموعة من المعلومات والمعارف المتراكمة في اذهان الناس عن حياتهم والبيئة المحيطة بهم وعلاقاتهم ببعضهم البعض والتي تشكل الاطار المرجعي لكل مظاهر سلوكهم من عادات واعراف ومعتقدات وانماط السلوك المختلفة بصورة مباشرة او غير مباشرة .

فالمكانة الاجتماعية للفرد في البيئة الزراعية متأثرة ببعض المعتقدات السائدة منها ان المزارع الذي يمتلك ما يكفيه من الارض ويعمل بها ويكفي نفسه واسرته يكون مركزه في الترتيب الاجتماعي قبل الجندي ، وموظف الدولة ، وسكان المدن المتوسطين .. ليس هذا فحسب بل ان مفاهيم معينة حول زراعة بعض المحاصيل تقلل من المكانة الاجتماعية لمن يزرعها او يتجر بها ، هذه المفاهيم والمعتقدات ماهي الا انعكاس لقيم بالية ورثها المجتمع اليمني من عصور الانحطاط الماضية وسيتم تناولها في فصل لاحق .

٣ - الحكم والامثال والفنون (الفولكلور) :

هي العبارة المقتضبة التي تدل على خلاصة تجربة وتراكم خبرة ومعاناة تاريخية يفهم منها مدلول يساعد الشخص على اتخاذ قرار ما في شيء معين ، ولا تتمع الحكم والامثال بقوة الجبر والإلزام المباشر ، كما هو الحال عند العادة او العرف الاجتماعي ، الا ان لها وقعا نفسيا ومعنوياً غير مباشرما يجعل الناس ينصاعون لما تقضي به تلك الحكم والامثال ، ومن ثم يضعونها نصب اعينهم اثناء تفاعلهم مع بعضهم البعض .

اما الادب والفن الشعبي ، فهما يتضمنان كل ما يتصل بعناصر التراث الثقافي التعبيري الشعبي ، ابتداءاً بالاغنية الى الرقصة والصورة والقصة والاسطورة والحكاية الشعبية والموسيقى .. وهي ترجمة لمشاعر الناس ورغباتهم في هموم الحياة بما في ذلك هموم الارض والزرع والحيوان والنبات والمطر وكل ما يتصل بشئون العيش والبقاء (*) .

المناخ الثقافي

انه جملة العناصر التي تشكل السلوك الانساني معتمدة على نواة صلبة من مشكلات الوجود الاساسية التي يتعين على الانسان ان يتصدى لها ، ليس لمجرد البقاء البيولوجي فقط ، اذ عندما يعيش الناس في جماعات فانهم يواجهون مجموعة من المشكلات الأساسية الخاصة بالحياة الاجتماعية .. ففي ظل هذه العلاقات يتعين على الفرد ان يتواءم مع غيره من اعضاء الجماعة الانسانية التي يعيش معها لاشباع احتياجاته واداء الدور المتوقع منه نحو نفسه ونحو الاخرين وفقا لمجموعة المعايير السلوكية والقيم التي تنظم في نسيج متسق مبني على احتياج دفين بين الافراد للاعتراف المتبادل .. ومن تلك العناصر (**) :-

- العادة الاجتماعية .
- الدور
- المعايير
- القيم
- المؤسسات ،

العادات الاجتماعية : هي الاساليب القياسية المتميزة للسلوك الشائع بين ابناء ثقافة معينة ، وتترجم عادة بشكل افعال اجتماعية بالغة البساطة مثل ان تقف احتراما لكبير السن عندما يدخل عليك ، وعادة لاتمارس هذه الافعال بانتظام وانما حسب اقتضاء الحال .. أما اذا ارتبط القيام بفعل اجتماعي معين بجانب قيمي وعاطفي ،

مثلاً عندما يؤدي الخروج على نمط السلوك المتوقع جزاءات معينة على الفرد من جانب الجماعة فانه يعرف عنـدئذ بانه جزء من السنن الاخلاقية ، مثلما يحدث للصغير عندما يتطاول على ابويه ويستحق على ذلك العقوبة (***) .

على ان الارتباط بين العادات الاجتماعية ليس ارتباطا عشوائياً ، إذ يمكننا ان نتعرف في كل مجتمع انساني علي مجموعات محددة او مركبات محددة من الاساليب التقليدية في السلوك التي تدور حول مشكلة معينة ، او تستهدف تحقيق هدف معين .. ويطلق على مجموعة الاساليب التقليدية او (الاعتيادية) هذه اسم الدور .

الـدور : يتم تحديد الادوار وقبولها بشكل عام من جانب الافراد المشتركين في نسق اجتماعي معين .. فهي لذلك مرتبطة ارتباطا وثيقاً بمجموعة من التوقعات التي تحدد اي الافعال تناسب اي الاشخاص . فلطبيب القرية دور يتوقع الناس ان يقوم به ، وكذا الشيخ وايضا المرشد الزراعي .

وهناك ادوار نقوم بها داخل الاسرة ، وادوار نقوم بها خارجها ، فللاب دور وللام دور .. وبقدر التزامنا باداء هذه الادوار المبنية على توقعات الناس ازائها تتوقف درجة الشرعية الممنوحة لصاحب الدور .. فالقاعدة في تقسيم الادوار الاجتماعية تبنى على اسس ثابتة ، مثل درجة التأهيل والكفاءة والمصداقية من وجهة نظر المستفيدين ، فهم الذين يمنحون لاعب الدور شرعية ادائه لواجباته ، وهم الذين يسحبون منه مصداقيتهم له اذا تعدى لاعب الدور قواعد اللعبة .. فالشرعية لاتمنح بقانون ، وانما يهبها الناس وفقا لرضاهم عن ثمار اداء هذا الدور .. فمثلا اذا لم يرض المريض في القرية عن الخدمة الطبية التي قدمت له ، فقد يذهب الى طبيب شعبي .. وهكذا عندما لاتثمر نصائح المرشد الزراعي في حل مشكلة زراعية ، يلجأ الفلاح الى خبرة غيره .. ويرتبط كذلك مفهوم الدور الاجتماعي بمجموعة من المعايير والقيم . (*)

المعايير : هي جملة القواعد التي تحكم سلوكنا في كل المواقف الاجتماعية التي نشترك فيها ، فهي نمط سلوكي يتوقع المجتمع منا ان نتطابق معه .. وهي خاصية ثقافية توجه وتقود سلوكنا في المجتمع ، كما انها الاداة الجوهرية للضبط الاجتماعي .

---

* د/ حمود العودي ، التراث الشعبي وعلاقته بالتنمية ، دار العودة - بيروت ١٩٨٦م

** د/ محمد الجوهري ، دراسة علم الاجتماع ، دار المعارف ، ط ٤ ، ١٩٨٢م .

*** محمد الجوهري - المرجع السابق .

القيم : تعد تعبيراً عن الغايات او الاهداف البعيدة (النهائية) للفاعل الاجتماعي .. فالقيم لاتتعلق بما هو كائن ، وانما بما ينبغي ان يكون .. فهي بمعنى آخر تعبير عن بعض الدوافع الاخلاقية والفعالة ، كالاتزان في السلوك الانساني وتجنب الانغماص في الشهوات .. فمن القيم التي نحرص علي تثبيتها عند تنشئة الطفل هي الايمان بالله ، احترام الوالدين ، الطموح ، الامانة ، الصدق والشجاعة .. الخ وكل هذه محل نظرة قيمية عميقة في مختلف المجتمعات .

المؤسسات : تنقسم المؤسسات الاجتماعية الى انواع وفقا لما تؤديه من ادوار في اي مجتمع .. فهناك المؤسسات التي تؤهل افراد المجتمع للقيام بأدوارهم المتوقعة منهم ، ويندرج تحت هذا النوع الاسرة ، حيث تربي الطفل على مبادىء القواعد اللازمة لسلوكياته داخل الاسرة ، وعلاقاته مع افرادها وكذا مايؤهله للسلوك الاجتماعي المقبل .

المؤسسة التعليمية : تؤهل الفرد تأهيلا علمياً ومهنياً لاداء دور معين في المجتمع (طبيب ، مهندس ، مهني ، فني ، رجل قانون ، مرشد زراعي .. الخ) .. هناك مؤسسات رسمية اخرى تعني بالدرجة الاولى باستيعاب النظام المتفق عليه بين الافراد والجماعات بشكل يسمح بالاستمرار والاتزان وخلق المناخ الاجتماعي الذي يمكن كل فرد من اداء دوره ، منها المؤسسات القانونية والشرعية والامنية ، كالقضاء ورجال الامن والجيش .. التي تضمن لكل فرد ممارسة حرياته وتنمية قدراته على الانتاج والابداع بما لا يتعارض مع حريات وقدرات الاخرين .

مؤسسات ذات طبيعة اجتماعية غير رسمية : دورها الحفاظ على الاتزان الاجتماعي من خلال مجموعة من القيم والاعراف والاخلاقيات التي يتوارثها الافراد ويعونها من خلال ادوارهم المختلفة ، ومن اقوى مافي هذه المؤسسات من عقاب توقعه على المنحرف عن منظومة القيم المتعارف عليها هو ، النبذ الاجتماعي وسحب الاعتراف المتبادل ، وبايقاعهما على الفرد يفتقد المرء اهم احتياجاته الاجتماعية وهي الحاجة الى الانتماء .

وتتحكم مجموعة الاعراف والتقاليد والقيم والاحتياجات ، سواء ماكان منها ماديا او غير مادي في سلوكيات الفرد الاتصالية داخل المجتمع وخارجه .

الوسط الاجتماعي :-

الاسرة : هي الخلية الاجتماعية الاولى التي تبدأ بها الحياة وفيها يترعرع الانسان وينمو في ظلها ويضع فيها كل حلمه بالامان العاطفي والاستقرار واستمراره على قيد الحياة ، كما انها المرآة التي تنعكس عليها ثقافة المجتمع بما تحتويه من قيم وعادات واتجاهات ، من الاسرة يستمد الطفل ثقافته الاولى وفيها يتعرف على الاساليب السلوكية التي عليه ان يمارسها في حياته وواجباته وحقوقه وتعامله مع الغير .. وجميع هذه الانماط السلوكية والقيم يتعلمها الطفل في مراحل تكوينه الاولى قبل سن المدرسة وتحدد الى حد كبير إتجاهه المستقبلي .. والاسرة الى جانب وظيفتها الاجتماعية لها اثرها على النمو النفسي للطفل وعلى سماته الشخصية التي تدخل فيها عنصر العدوانية والاستقلالية والانبّساط والانطواء وغير ذلك من السمات المكتسبة .. والقاعدة العامة هي ان الاسرة المستقرة التي تشبع حاجة الطفل في اتزانه وبما تتميز به من تجاوب عاطفي بين افرادها تنشىء اطفالا مستقيمي الخلق ذوي ثقة عالية بالنفس على عكس الاسر المضطربة فهي بلا شك مرتع خصب للانحرافات السلوكية والاضطرابات النفسية (*).

والاسرة اليمنية من خلال التزامها بالتعاليم الدينية وتماسكها الاجتماعي الوثيق توفر الى حد كبير الاتزان النفسي المنشود .. الا ان سيادة النمط الزراعي وما يتطلبه من تكاتف افراده تجاه العملية الاقتصادية جعل النمط المركب للاسرة اليمنية واتساع حجمها هو الشكل الغالب مما يؤدي الى ارباك هذا الاتزان من خلال كثرة المطالب والاختلافات في مثل هذا النمط من الاسر .

والدارس لنمط الاسرة اليمنية يلاحظ نمط الاسرة المركبة في معظم مناطق البلاد فيما عدا بعض المناطق الحضرية حيث يسود نمط الاسرة البسيطة وهذا واضح من خلال عدد افراد الاسرة اذ ان المتوسط في السهول الوسطى والجنوبية يصل (٦-١٤ فردا) وينخفض قليلا في تهامة .. ويؤثر عدد الاطفال داخل الاسرة الواحدة على قدرة الام والاب لاداء ادوارهم الاسرية ، فلو فرضنا جدلا ان الام التي تعول تسعة اطفال قد وفقت في ارضاعهم فترة كافية عند الولادة فهي لن تستطيع اشباع

* مختار حمزة - اسس علم النفس الاجتماعي ، دار البيان العربي ، جدة ط٢ - ١٩٨٢م

حاجاتهم عندما يكبرون خاصة اشباع الاحتياجات العاطفية ، والمتتبع الجيد سيلاحظ انه حتى الادوار الرئيسية يصعب تلبيتها على المستوى البيولوجي مثل الرضاعة .. لذا فان ظاهرة الرضاعة الصناعية اخذة في الانتشار بشكل كبير ،

مكانة المرأة في المجتمع اليمني : تكاد تكون العناصر التي تشكل مكانة المرأة في بيئات المجتمع اليمني المختلفة متشابهة وذلك من حيث مدى اسهامها في التنمية ومشاركتها في صنع القرار سواء داخل المنزل او على صعيد المجتمع المحلي ، ومن ناحية تعليمها ووعيها الصحي .. تقوم المرأة في الريف مثلاً بجهد كبيرفي العمل الزراعي يتفاوت تقديره بحسب نمط الانتاج والري اكثر مما يتفاوت بين المناطق الجغرافية .. فهي تتولى مسئولية رعاية الحيوان وجلب الماء والاحطاب للاستهلاك المنزلي فضلا عن واجباتها التقليدية كربة بيت وزوجة وام .

عمل المرأة : يتضح تفاوت نسبي في ظاهرة عمل المرأة بأجر خارج نطاق العائلة ويلاحظ ان هذه الظاهرة تكاد تنعدم في مناطق المرتفعات الوسطى ولها بعض الظهور في المرتفعات الجنوبية وتتضح تماما في سهول تهامة ، فيما عدا حالات يصعب القياس عليها ، فان دخل المرأة التي تحققه سواء من عملها في الزراعة ام خارجها يذوب كلياً في دخل الاسرة وينفق في امور معيشتها ، اما فيما يتصل بمشاركة المرأة في القرارات الاقتصادية والاجتماعية الخاصة باسرتها ، فهي مشاركة شبه منعدمة في معظم المناطق اليمنية ولو ان لها وضوح نسبي في جزء من المرتفعات الجنوبية وتهامة والمناطق الحضرية ويبدو ان ذلك مرتبطا بالوزن الاقتصادي للمرأة للعمل خارج المزرعة العائلية حيث تكتسب دخلا نقديا مباشرا الا ان المحصلة النهائية لضعف العناصر التي تشكل مكانة المرأة تنعكس تلقائيا على مستوى ادائها لادوارها المختلفة سواء داخل الاسرة او خارجها .. فهي ام منهكة لاتستطيع ان تفي اطفالها حقهم في الرعاية الغذائية والصحية والعاطفية لقيامها بالاعمال الشاقة المذكورة وبالتالي فان ادائها لواجباتها يعوزه الكثير حتى تتحقق الفائدة المرجوة منه وبذا يكون الخاسر الرئيسي هو الطفل عماد المستقبل الى جانب الخسارة التي تلحقها وتلحق الزوج والمجتمع عامة .

التنظيم الاجتماعي : اكتشف الانسان مبكرا احتياجه للاخرين واحتياج الاخرين له .. وان اهدافه قد يتم تحقيقها بشكل احسن اذا تفاعلت جهوده مع مجهودات بقية اعضاء الجماعة .. وتختلف اهداف اعضاء الجماعة ويحدث ان يتنافسون على نفس الغاية .. الامر الذي يقود الى نوع من الصراع داخل الجماعة الواحدة ، يهدد اشباع حاجاتها الاساسية .. لذا نشأت الحاجة الى افعال تنظم المنافسة داخل هذا النسق الكبير من التعاون .. هذه الافعال تتخذ الصفة الاجتماعية عندما تصبح مشبعة لحاجات الامن عند اعضاء المجتمع ، هذا الاشباع يعطيها تصديقا من اعضاء المجتمع ومن ثم تتكرر وتتأسس لمنع اندلاع العنف وتصبح انماطا للسلوك الاجتماعي (*) .

ويهمنا ان نتأمل التأثيرات غير المباشرة التي نخضع لها جميعاً بحكم انتمائنا لجمعات بشرية صغيرة .

المشاركة : كثر الحديث في السنوات الاخيرة عن اهمية مشاركة افراد المجتمع المحلي في تصور وادارة برامجهم التنموية .. وهذا المفهوم مبني على افتراض ان الافراد اذا خولوا حق التحكم والمسئولية تجاه مايجب عليهم فعله فانهم يصبحون اكثر التزاما بنجاحه ويشعرون بالمتعة اثناء تأدية المهام المطلوبة منهم واكثر شعورا بالرضاء بنتائج عملهم عما اذا نفذ العمل بواسطة اخرين نيابة عنهم .

فاذا تأملنا هذا الموقف ارشادياً لوجدنا تفسيراً ملموساً لما هو مقصود من وجود هذا المبدأ في التنمية الاجتماعية : ولنأخذ مثلا : موقف مجموعة من المزارعين مع منصور المرشد الزراعي في المنطقة الذي يحاول ان يحثهم على حفرقناة ري .. يقوم منصور بجمع من يتوقع رغبتهم وقدرتهم فيجمع لهذا العمل مجموعة من خمسة عشر فرداً ويتخلف شخصان عن الحضور ، يبدأ منصوربعرض جوانب المشكلة التي يعانيها الجميع وهي تعرض الكثير من اراضيهم للجفاف رغم وجود مصدر قريب للمياه .. وبالرغم من ان حل المشكلة بسيطا والجميع تقريبا يعرفونه وهو مد قناة طولها ١٠٠م ، الا ان اي منهم لم يبادر في وضع هذه القضية موضع التنفيذ ، اما لانتظار مجهودات الدولة

* د/ محمد فؤاد حجازي ، البناء الاجتماعي ، دار الغريب ، القاهرة ١٩٧٩م

او لغايات اخرى اساسها الاختلاف الاجتماعي في الرأي .. وعند مبادرة منصور لحل المشكلة وتوضيح قائمة المنافع التي ستعود عليهم استحسن مجموعة كبيرة منهم هذه الفكرة وابدوا حماسا كافيا للتعاون حتى ولو كلفهم ذلك جهدا اضافيا وبعض النفقات ، الا ان هناك اخرين تصدوا لها اما لعدم اقتناعهم بالفكرة او لانهم سيحصلون على الماء بعد ان تسقى اراضي كثير قبلهم او لعـــدم رضاهم عن المشاركة المادية والعضلية .. طوال النقاش والمجادلة كان هناك اثنان لم يشتركا في المناقشة ولا في صنع القرار وعندما حسم النقاش وأتفق الفريقان وابتدأ التنفيذ ، لاحظ منصور ان هناك اربعة اشخاص قـد تغيبوا عن الاشتراك سواء بدفع مايجب عليهم من نفقات مادية او ببذل المجهود العضلي المطلوب .. اثنان من الاربعة لم يحضرا الاجتماع اصلاً وبالتالي لم يشتركا في المناقشة ولا في إتخاذ القرار .. والآخرين هما اللذين ظلا صامتين طوال فترة الاجتماع .

وبتأمل هذه الواقعة ، وصل هذا المرشد الميداني الى نفس النتيجة التي وصل اليها علماء الاجتماع الذين يقولون ان ايجابية الافراد في تنفيذ قرارات المجموعة البشرية التي ينتمون اليها تتوقف على ثلاثة عناصر :

١ - المساهمة في النقاش وبالتالي في صنع القرار .
٢ - الاختيار .
٣ - الارادة .

وهناك عوامل اجتماعية ونفسية اخرى تساعد على تفسير تلك الظاهرة التي لفتت انتباه منصور خلال المشاركة في المناقشة الحرة - هي التي كلفت اعضاء الجماعة تلقي واكتساب معلومات جديدة والتعرف على آراء الآخرين سواء كانت سلبية او إيجابية والخاصة بشق القناة مما ادى الى كسر حاجز الخوف بينهم .. وينضوي رأي المجموعة الاجماعي عندما يقرر الفرد المخالف في رأيه موافقته لرأي المجموعة لحفر القناة على إحساس بالراحة والمؤازرة الاجتماعية وعلى ارادة لتحمل ما سيتبع هذا القرار من ثمن .. إن ذلك يرجع إلى حرية الإرادة التي مارسها كل الأفراد في إتخاذ القرار الاجماعي ، فعندما يختار أي

فرد أن يصبح عضواً في مجموعة اجتماعية فإنه لاشعورياً يصبح مهيأ لتأثير الاعضاء الذين يتفاعل معهم طواعية .. هذا التفاعل الذي من شأنه ان يقلل تلقائياً من معارضة الرأي الجماعي عند الأفراد الذين يروا المشكلة من منظور آخر ، لذا فان اعتراضهم يعطيهم إحساساً وشعوراً بالكفاءة في تقبل او رفض آراء وقرارات الآخرين .. وقد لاحظ منصور بعض الأشياء التي تدعوا الى مزيد من التأمل منها أن كل أفراد الجماعة الذين اعلنوا على الملأ قرارهم بالموافقة أمام نظرائهم قد برهنوا أنهم أكثر التزاماً بتطبيق هذه القرارات حتى النهاية .

فسر منصور هذه الظاهرة بان الفرد عندما يلتزم امام الناس بموقف خاص يتعلق بقضية ما فإنه يضع نفسه بدون قصد في مأزق نفسي لانه لو رفض في المستقبل ما وافق عليه من قبل فسيصبح هذا الرفض مصدراً لعدم الارتياح الداخلي لديه لإرتباطه بشهود قد يكون لهم موقف اخر منه كما انه سيفقد الكثير من مصداقيته لديهم ، هذا الشعور الذي عادة ما يتولد من التضارب بين مساندة نظرية سابقة ومعارضة سلوكية لاحقة ، يحدث على وجه خاص إذا حدثت كل من المساندة والسلوك المضاد امام نفس المجموعة الاجتماعية ، وقد خلص منصور الى نتائج مفادها ان الناس سيكونون أكثر إستعداداً لقبول التجديد الذي :

١ - يفهمونه ويقدرون على تقييمه .

٢ - يدركونه كشيء وثيق الصلة بمشاكلهم ،

٣ - يشاركون في تخطيطه وتطويره .

تماسك الجماعة : بدأ منصور يستذكر مواقف ارشادية عديدة في الماضي تطلبت ان يعمل مع مجموعات صغيرة إخرى ولكنها لم تصادف نفس النجاح الذي صادفه مع مجموعة شق القناة .. وكان آخرها من حوالي شهرين عندما حاول ان يقنع افراد مجموعة اخرى بتبني زراعة صنف جديد من الحبوب في قرية مجاورة ولكن محاولته باءت بالفشل ، بقليل من التفكير والخبرة السابقة حاول منصور ان

يجد تفسيراً لهذا الفشل مقارنة بنجاحه مع مجموعة شق القناة ، تجلى الفرق الواضح في ذهنه عندما تذكرخصائص كل مجموعة ، فبالرغم من ان المجموعة الحالية كانت مكونة من خمسة عشر فلاحاً أيضاً ولكنهم لم ينتموا الى مجموعة متماسكة بل كانوا مجرد حشد من الناس لا يرتبطون بوضع اجتماعي موحد ولا يعانون مشكلاته بدرجة متساوية وليسوا ذو مستوى اقتصادي واحد ، كما ان المشكلة التي طرحها عليهم لم تمثل في ذهن تلك المجموعة غير المتجانسة وغير المتماسكة امراً ذا بال يؤدي الى خلق مناخ الوئام والوفاق والاتساق كما حدث في المجموعة الاولى .. هذا يعني انه اذا ما انجذب افراد المجموعة الصغيرة لبعضهم البعض يكونون اكثر إلتزاماً بمبادىء معينة تميزهم ككيان إجتماعي منفرد ، عند ذلك يتولد المناخ العاطفي الإجتماعي الذي يتسم بالمقام الاول بحاجتين :

١ - رابطة حب بين الناس .

٢ - تمسك بأهـداف الجماعة .

عندئذ .. يتأثر أفراد المجموعة بدرجة اكبر مما إذا كانت المجموعة غير متماسكة كان هذا فرقاً جوهرياً بين مجموعة القناة ومجموعة الاصناف المحسنة .. ففي حالة تماسك المجموعة وفي حالة إتساق معاييرها مع التغيير الذي يسعى اليه المرشد يزداد التأثير على اعضاء المجموعة بهدف تغيير موقفهم السلبي وحثهم على السلوك الإيجابي نحو القضية التي يدعون اليها .. فهم في هذه الحالة يكونون اكثر تقبلاً للتغيير عما اذا كانت المجموعة غير متماسكة او عندما تتعارض دعوة التغيير مع معايير المجموعة نفسها .. وفي الحالة الاخيرة ينطوي قرارالتبني على إحساس بعدم الراحة يرجع اساساً الى احساس دفين بذنب الانحراف عن معايير الجماعة .. لذا يتعين على المرشد الزراعي ان يدرك تماماً شيئين اساسيين قبل الاتصال بمجموعة ما وهاذان الشيئان هما :-

١ - درجة تماسك افراد المجموعة .

٢ - مدى اتساق دعوة التغيير مع معايير المجموعة .

وبناءاً على هذا الفهم يحدد إستراتيجيته الإتصالية .

مكانة الفرد في الجماعة : رغم ان عضوية الفرد في جماعة معينة تعتبر عاملاً هاماً في تأثير الجماعة على قدرة اعضائها فى اتخاذ القرار .. الا اننا نجد ان المجامع الصغيرة لا تتساوى في قدرتها على التأثير في قرارات الاعضاء فان هناك عوامل اخرى تتدخل في قرار الفرد مثل :

١ - مكانته بالنسبة لبقية الاعضاء ومدى تقبلهم لعضويته .

٢ - تماسك المجموعة .

٣ - درجة التزامهم بمعايير الجماعة .

٤ - مدى شعور كل عضو بتقبل بقية أفراد المجموعة له .

وقد وجد أنه كلما قوية درجة تكامل المجموعة اي تماسكها زادت درجة خضوع أعضائها للموافقة على قراراتها .

وتدل ابحاث كثيرة ان العضو الذي يتمتع داخل المجموعة بمكانة عالية او بتقبل مطلق من بقية أفرادها يتمتع بقدر اعلى من الاستقلالية في الرفض والقبول لقرارات المجموعة .. مما لو كانت مكانته وتقبل الآخرين لعضويته متوسطة : وتفسير ذلك أنه كلما ارتفعت مكانة الفرد داخل الجماعة اتسع حيز حريته وإستقلاله بالموافقة او الرفض دون ان يؤدي ذلك الى نبذ افراد المجموعة له .. يتمتع بنفس هذا القدر من الاستقلال ذلك العضو الذي يأتي في ذيل قائمة المكانة او التقبل لانه على اي حال لايتمتع بدرجة كبيرة من التكامل يخشى ان تُقلص في حالة رفضه قرار ما للمجموعة .. وهكذا تمنح مكانة العضو في الجماعة في كل من مستوياتها العليا ومستوياتها السفلى درجة من الحرية التي لايتمتع بها أعضاء متوسطي المكانة او متوسطي القبول - (ايكون الاستعداد لمخالفة رأي المجموعة لدى الأعضاء ذوي المكانة العليا والسفلى منهم هو السبب في ان اوائل المتبنين ينتمون لهاتين الفئتين وانهم يفعلون ذلك حتى لو تعارض تبني الأفكار الجديدة مع التقاليد الاجتماعية) - إي يجدر الذكر ان اولئك الأعضاء (الذين في أعلا قائمة المكانة والذين في اسفلها) بحكم جراءتهم وسرعتهم في إتخاذ قرار التبني دون انتظار إجماع بقية الأعضاء يؤثرون بدرجة ملموسة على

المدى البعيد ,على الأعضاء المتوسطي المكانة الذين يتسمون عادة بامتثالهم لمعايير الجماعة وقراراتها .. وبشكل عام .. يجد اعضاء المجموعة انفسهم غير قادرين على الخروج عن رأي المجموعة عندما يصل اتفاق المجموعة إلى درجة الاجماع التام ، فللإجماع ذلك التأثير السحري حتى على اولئك الذين بامكانهم تحدي رأي الأغلبية بين الحين والآخر.

ويمكن ان نورد خلاصة تجربتين في هذا المجال :-

الأولى : في دراسة كلاسيكية تعرض شخص غير واعٍ بالتجربة واهدافها لتأثير اجماع ما على رأي خاطىء ، فقد وضع هذا الشخص بين مجموعة من العملاء الذين جندهم الباحث لاجراء التجربة ، اصدر أليهم امراً بأن يقرروا بعد مشاهدات عدة صور على شاشة سينمائية تمثل خطوطاً غير متساوية بالاجماع ان تلك الخطوط متساوية في الطول .. وهكذا وجد صاحبنا خالي الذهن نفسه في مأزق فان عينيه كانتا تؤكد ان له شيئاً مختلفاً عما اقر به باقي أعضاء مجموعة العملاء الذين ظن انهم في مثل حياده او براءته وليسوا مدسوسين ولكنه التماساً للراحة وعدم الدخول في مناقشات قرر ان يذعن للضغط الإجتماعي الناتج عن رأي المجموعة الاجماعي بأن يتفق معهم متغاضياً بذلك عن قناعته الخاصة ، بل رافضاً البرهان الذي توصل اليه بحواسه لا لشيء الا لمسايرة الحكم الاجماعي للمجموعة .. وقد فعل هذا بالرغم من انه لم يغير حكمه او رأيه الشخصي في قرارة نفسه ، وقد أجريت هذه التجربة بعد ذلك عدة مرات لتؤيد بنفس الطريقة بما لايدع مجالاً للشك التأثير السحري للضغط الإجتماعي لرأي المجموعة الاجماعي .. ففي ٣٥٪ من الحالات سلك الأشخاص غير الواعين بالتجربة واهدافها نفس السلوك ، فتحت الضغط الشديد للجماعة كانوا يوافقون على الإجماع بأن الخطوط كانت متساوية الأطوال بالرغم من اقتناعهم الشخصي بعكس ذلك .. اعيدت التجربة بعد ذلك مع تعديل واحد ، حيث طلب الباحث من جميع أفراد المجموعة الموالية ماعدا شخص واحد ان يشهدوا بأن جميع الخطوط متساوية الأطوال أي أن يكون هناك إجماع بإستثناء صوت واحد وخرج الباحث من ذلك باستنتاج هام ان هذا الاجماع شبه الكامل الذي ينقصه موافقة فرد واحد لم يكن له نفس

الاثر على الشخص غير واع فقد قرر ٥٪ فقط هذه المرة بدلاً من ٣٥٪ في المرة السابقة ان يذعنوا لرأي الجماعة لمجرد مسايرة هذا الرأي ، وكان هذا الصدع ، الشرخ البسيط في حوار الإجماع سبباً في ان يفقد الضغط الإجتماعي تأثيره الرائع السابق وأثره المعياري .

وعلى العموم فلن التجربة السابقة تدل على أنه تحت ظروف الضغط المتواصل للجماعة فإن الاشخاص العاديون يميلون الى مسايرة رأي الاغلبية ومع ذلك فلا يجب ان يؤخذ هذا كمؤشر لانعدام منطقيتهم بل على العكس فهذه الدراسة ان دلت على شيء فهي قد بينت ان كثيرا من الأشخاص العاديين يبـدون مقاومة لتأثير الآخرين بطريقة اكثر من المتعارف عليها .. فبرغم الضغط الشديد للإجماع الكلي فان ٦٥٪ من افراد البحث في المرة الاولى لم يذعنوا للحكم الخاطىء بينما لم يوافق ٩٥٪ منهم على هذا الرأي الخاطيء عندما انشق شخص آخر عن الإجماع، فكان رأيه متفقاً مع رأي الشخص الغريب عن مجموعة البحث (الغير واع بالتجربة) .

وبصرف النظر عن جو المآزرة الإجتماعية الذي يمكن إرجاعه الى تأثير الأقران في المواقف والقرارات الجماعية فإن عضوية الجماعة في حـد ذاتها لها تأثير خاص على إتجاه العضو ، فعلى سبيل المثال نجد الشخص أحياناً يغير رأيه تجاه قضية ما حتى يتمشى مع معايير وإتجاهات الجماعة التي ينتمي اليها أو إلى رأي الأعضاء الذين يعجب بهم .. فهناك أمثلة كثيرة تعج بها المراجع والابحاث في مجال الإتصال ، تبين كيف أن الأشخاص يعدلون من سلوكياتهم بما يتمشى مع معايير أقرانهم الخاطئة .

الثانية : توضح سلوك بعض التلاميذ في مدرسة ما عندما قرروا ككيان واحد عدم التعاون مع مدرسهم « لكل مجموعة تلاميذ داخل فصل دراسي معايير حول بعض الأشياء مثل المدى المسموح به للتفاعل مع المدرس .. او مدى الطاقة والمجهود الذي يمكن بذلها في الواجبات الإضافية المنزلية » .

في مجموعة كبيرة من الفصول اشتملت على تلاميذ من الصف الثاني الابتدائي وحتى اوائل المرحلة الثانوية وجد ان غالبية الاطفال قد تصوروا ان المعيار المسموح به لدى الغالبية في الفصل ضد التعاون النشيط الفعال مع المدرس ، ومع ذلك فعندما قام التلاميذ بملأ الإستمارات الخاصة بهم مدونين فيها مايشعرون به شخصياً كانت أغلبيةالإجابات ترجح الالتزام والمشاركة الايجابية عندما سئلوا سراً عن شعورهم الخاص .. أجابوا بطريقة فردية عندئذ وجد ان أغلبيتهم يرون عكس ما يضطرون الى فعله .. فقد كانوا يميلون الى بذل مجهود اكبر في واجباتهم والتعاون مع المدرس بطريقة أكثر إيجابية ولكنهم كانوا يخشون ان تكون ضغوط الأغلبية المعيارية ضد هذا السلوك الإيجابي .

ولم يكن هناك على الاطلاق أي حوار او مشاركة في المعلومات حتى دونت نتائج الإستمارات امامهم للإطلاع عليها وتمخض هذا عن مفاجأة كان الأطفال يحتفظون لأنفسهم بما يسميه علماء الإجتماع بالجهل الجماعي حول الطريقة التي يفكرون بها تجاه مثل تلك الأشياء الخاصة بالمشاركة والإلتزام التعليمي .

وبمجرد أن يتم الكشف عن هذا الجهل الجماعي بإعلان الإتجاه الحقيقي الشخصي للأعضاء الآخرين في مثل هذه المجموعات المتماسكة فان السلوك المبني على هذا الجهل الجماعي سينهار أتوماتيكياً أو يختفي فجأة كما تختفي اليمامة المذعورة عند سماع الطلق الناري .

التكامل الإجتماعي : ان للتكامل الإجتماعي تأثيراً مماثلاً على سلوك الأفراد فيما يتصف بإتخاذ قرارات خاصة بممارسات جديدة وتدل الابحاث على أنه كلما كان الفرد اكثر اندماجاً في مجموعة صغيرة او شريحة إجتماعية فإنه يكون اكثر مبادرة في تبني ممارسات او ابتكارات جديدة تتبناها شريحته الإجتماعية .. وهناك عاملان وراء هذه الظاهرة :-

١ - الأشخاص الأكثر اندماجاً في مجموعتهم الصغيرة تربطهم شبكة اوسع من العلاقات الشخصية الوثيقة بمجموعة مختارة من الرفقاء والاصدقاء والتي من خلالها يمكن ان تنتقل اليهم « عدوى» الأخبار والمعلومات حول احدث الابتكارات والتطورات في مجالات اهتمامهم .

٢ - والى جانب هذا الخيار المستقاة من الاصدقاء والأقران يأتي التأثير الاكبر لأرائهم وتوصياتهم حول تجاربهم الشخصية الخاصة بتلك الابتكارات والممارسات المعينة .

تشابه الخلفية : ان من علامات التكامل الاجتماعي السليم ان يكون للفرد شبكه واسعة من الإنتماءات الشخصية لمجموعة مختارة من الزملاء والأشخاص مما يجعله اكثر استعداداً لقبول تأثير هذه الجماعة التي تتكون عادة من أناس يشتركون في نفس الخلفية الاجتماعية والميول والمعايير والإهتمامات .. فعلى الناس ان يتماثلوا كي يتحابوا وبالتالي يتفاعلون مراراً وفي حالة إختلافهم حول بعض القضايا الهامة فإن حب بعضهم لبعض يدفعهم الى حل الخلاف القائم بينهم بطريقة ودية يصلون إلى حل توافقي يمكنهم من الإستمرار في المحافظة على علاقاتهم المتزنة .

معايير المجتمع : يمكن القول ان المعايير هي مجموعة من الإرشادات غير المكتوبة تحدد أنماط السلوك المقبول والسلوك غير المقبول لأعضاء نظام إجتماعي معين على مستوياته المختلفة مثل :- الوطن ، جماعة دينية ، منظمات مختلفة ، او مجتمع محلي .. إلخ . (للمزيد راجع كتيب الدليل الاتصالي) .

* المصدر : اعتمد في كتابة هذا الفصل على مجموعة محاضرات في الاتصال الاجتماعي ، للدكتور فتحي زكي .. القيت بمركز جعار للتدريب الزراعي - ١٩٩٠م

أسئلة للتأمل

- ماهي مكونات التراث الثقافي الشعبي اليمني ؟
- مالفرق بين : العادة الشعبية والاعراف والتقاليد ؟
- ماهي العناصر التي تكون المناخ الثقافي ؟
- ماهي خصائص الأسرة اليمنية ؟
- صف مكانة المرأة في المجتمع اليمني ؟
- ماهي العوامل التي تحدد تأثير الجماعة على قرارات افرادها ؟
- ماهي وظيفة المعايير الاجتماعية ؟ مثل على ذلك من واقعنا الاجتماعي ؟
- إنصح عن موقفاً إرشادياً تطلب منك إستخدام المقاييس التي عمد إليها منصور مع مجموعة شق القناة .. وكيف بتصورك كانت النتائج ؟

الفصل الثاني

القيم والممارسات التقليدية والمستجدات الاقتصادية

كما فهمت ، اخي المرشد الزراعي ، من دراستك للجزء السابق كيف استطاع منصور ان يكسر حاجز الوهم بين أفراد جماعته وخلق التواصل بينهم .. اذ انهم غالباً مايكونون متمسكين بقيم اجتماعية هم لايقدسونها في قرارة انفسهم ، ولكنهم حريصون ان يسلكوا مسلكاً موافقا للاجماع الإجتماعي ، بعد ان اوضح لهم المرشد الزراعي ذلك كاشفا عواقب الانجرار وراء المسلك الخاطىء ، وأستطاع خلق مناخ أفضل للتواصل بينهم لازالة جدار الوهم الإجتماعي الذي يساوي في تأثيره قرار الإجماع يتضح بهذا أهمية دور المرشد الزراعي في النهوض بالوعي الاجتماعي في الريف نحو تقديس العمل ومحاربة الإتجاهات القيمية التقليدية التي تحط من شأن العمل المنتج ، وترفع مكانة الوظيفة الحكومية والحياة الطفيلية .

ويمكن الجزم بأن وراء اختفاء وتدهور الكثير من المهارات والصناعات التي اشتهرت بها اليمن منذ القدم قيم وتقاليد وعادات واعراف إجتماعية حالت دون نموها وازدهارها .. إذ لايخفى على المطلعين ماكانت تنتج اليمن من صناعات نسيجية ، معدنية ، جلدية ، وسلاحية على مستوى عال من التقنية والجودة صدرت الى مختلف البلدان مشكلة أساساً إقتصادياً مزدهراً استمر إلى عهود قريبة .. إن شكل القوام العشائري القبلي الذي افرز البنى الإجتماعية الفوقية من السادة والقضاة والمشائخ وكبار الملاك في العصور اللاحقة غرست وعمقت مفاهيم وعادات تحط من شأن أصحاب المهن والحرف اليدوية الفردية والعائلية المنتجة ووضعتها في المكانة التحتية من السلم الإجتماعي .

وضمن هذا الإتساق الهرمي الذي تتشكل قاعدته من القيم الإنتاجية والمهنية ، وتحتل قمته القيم المعاكسة تماماً للعمل المنتج « الأعمال الإدارية ، الدينية ، العسكرية » ، وتأتي القيم التجارية وبعض القيم الزراعية في منتصفه .. تتضح المفارقة الطبيعية لخريطة القيم

الاجتماعية التقليدية في المجتمع اليمني والمتعلقة بالاعمال والمهن اليدوية كالحدادة والنجارة والحلاقة والطباخة والجزارة والسباكة والصباغة والدباغة والخزافة والصناعات اليدوية الاخرى والبناء والغناء والموسيقى والرقص والعمل الماجور بصفة عامة وهي تحتل قاعدة الهرم الاجتماعي لا من حيث استهانتها واحتقارها في ذاتها فحسب بل وكل من يشتغل بها من الناس في القاعدة العريضة للمجتمع من قبل غير المشتغلين بها بالقمة والذين كانت ولا زالت تفصل بين الفريقين او المستويين بناءا على ذلك حدود علاقات فيئوية وطائفية وعرقية وطبقية شبه مغلقة تماما ، خصوصا فيما يتعلق بعلاقات الزواج حيث لا يزوج ولا يتزوج من غير المشتغلين بمثل هذه الاعمال والمهن او يتعايش معهم في مواقف اجتماعية متساوية في الحقوق والواجبات (*) .

وعلى الرغم من ان التاريخ اليمني مجد الزراعة ، وشكلت عبر حقبة طويلة من الزمن قدر اليمنيين ومصدرهم .. وقد اشاد التاريخ بالمزارع اليمني صانع الحضارة .. الا ان عصور الانحطاط التي توالت بعد ذلك والتي كانت سببا وراء تدهور الكثير من الصناعات والحرف ، طالت ايضا العمل الانتاجي الزراعي ، ومن مفارقاتها الاجتماعية قسمت المزارعين الى عدة فئات منها : الذين يطلق عليهم الرعية وهم في معظمهم مزارعي الحبوب ولهم الحظوة الاساسية بين صفوف المزارعين ، ويأتي بعدهم بعض مزارعي الفاكهة كالعنب والبن والنخيل .. اما بقية مزارعي الاشجار المثمرة والخضار فهم في مرتبة متدنية السلم الاجتماعي .. هذا التصنيف الاجتماعي فرض على المجتمع ولفترة طويلة الحرمان من التمتع بما تحتويه المنتجات الخضرية من مواد غذائية وعناصر هامة للجسم .. وقد ورث المطبخ اليمني خاصية افتقاره الى التنوع والتشكيل في صنع الوجبات التي يكون قوامها الخضار .

وفي اواخر الستينات برز صراع حاد بين قيم اجتماعية سلبية قديمة تتعلق باحتقار وامتهان زراعة وتجارة مثل هذه المحاصيل وبين قيم اقتصادية ايجابية جديدة ممثلة بالارباح المغرية من زراعة مثل هذه المحاصيل ، مالبث العامل الاقتصادي ان حسم هذا الصراع لصالحه وفرض نفسه على العامل الاجتماعي وبدأ الفلاحون على اختلاف اصولهم

ومستوياتهم ومكاناتهم يستجيبون بسرعة لطلب السوق المغري بزراعة وبيع هذه المحاصيل رغم الاستحياء الذي لازم بداية تسويق هذه المنتجات لبعض الفئات (*) .

ومن الممارسات السلبية المنتشرة بين السكان وخاصة الريفيين منهم تلك الحالات المتعلقة بالوصاية الزائدة وعلى الابناء ذكوراً وإناثاً في تقرير الحاجة الزواجية وما يتصل بظاهرة المغالاة في المهور وتفشي الكثير من العادات الخاطئة والمعتقدات الخرافية المتصلة بالموقف من المرض او البحث عن الذرية وجلب الخيرات ودفع الشرور باللجوء الى اساليب الشعوذة والمشعوذين والقبور والاضرحة والتمائم والخرافات .

ففي مثل هذه الحالات المتصلة بمثل هذه العناصر من التراث الشعبي السلبية ولكي يتم التخلص منها او تحييدها على الاقل يكفي اولا اهمال هذه العناصر وعدم الترويج لها او الدخول معها في صراع مباشر يقويها او يستنفر كامل طاقة المتمسكين بها وزيادة مقاومتهم للتغيير ، ويكتفي في حالة التعامل معها اخضاع الحديث لمنطق العقل والدين الاسلامي الحق والمُحاججة العلمية والمنطقية الهادفة والمقنعة وبدون مبالغة وبعيدا عن الصخرية او التهديد او استفزاز لمشاعر المتمسكين بها .. اما المواجهة الاكثر فعالية فهي تلك التي يتم التركيز من خلالها على رفع مستوى الوعي والتعليم العام والفعاليات الثقافية والاجتماعية والفنية وتعميق المتغيرات المادية في البنية الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية للناس .. وبمرور الوقت فان انتشار خدمات الطب الحديث الاكثر جدوى وفاعلية ماديا وعلميا وموضوعيا كفيل وحده بتغيير مفاهيم من يعتقدون بالاولياء والمشعوذين وبالخرافات والاساطير كمصدر للصحة وللمرض معا .. فالانسان لم يلجأ الى مثل هذه الاساليب عبثا بل بحثا عن حلول مادية لمشكلات مادية ملموسة ذات صلة جوهرية بحياته ومصيره وطموحاته ، فهو اذا ما اكتشف اساليب افضل في التفكير والسلوك لن يتردد ابدا عن الاقلاع عن النمط القديم واستبداله بالنمط الجديد في التفكير والسلوك .

حتى في الظواهر السلوكية السكانية الاكثر تعقيدا مثل المغالاة في المهور او تعدد الزوجات ، او تفضيل مواليد الذكور او مصادرة حق

** د. حمود العودي ، التراث الشعبي وعلاقته بالتنمية ، دارالعودة ، بيروت ١٩٨٦م

الابناء في تقرير حالة حياتهم الزوجية يمكن العثور لها عن معالجات اكثر منطقية وانصافا مما يستدل به في سلوك الناس القائم ، فاذا كان الطبيب والدواء هو البديل المادي الموضوعي المقنع عن الشعوذة والمشعوذ.. فلو دققنا في مسألة غلاء المهور وانطلقنا نبحث عن الجذور المادية والاجتماعية لهذه الظواهر لوجدنا ان مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية تعد سبباً لتفشي هذه الظاهرة السيئة في مجتمعنا اليمني ، كانت مسألة الهجرة هي احدى عواملها الاساسية ، فالمهاجر لديه أسبابه الاقتصادية التي دفعته إلى الهجرة ، كما أن مايصادفه من تحقير لعمله الاجتماعي المنتج يترك في نفسه فراغا نحو الرفعة والمساواة ، فلاشك انه بعد اربع او خمس سنوات غربة يعودوفي جيبه مئات الالاف من الريالات يطرق اول مايطرقه لتحقيق حلمه الاجتماعي في المساواة وعدم التحقير للزواج من فتاة لها مكانتها الاسرية ويجاري وجهاء وكبر القوم .. اما من الناحية الاقتصادية فغالبا ما يفتقر هذا الانسان الى الوعاء الاقتصادي في مشروع ناجح يستثمر فيه ماله وجهده ويؤمن له حياة كريمة شريفة .

ومن الناحية الاخرى فان اب البنت او وليها لو توفر لديه مصدرا مماثلا للعمل والدخل المجزي لعز عليه القبول بمبدأ المبادلة الغير اخلاقية، كما ان المرأة او الفتاة نفسها لو ان المجتمع قد كفل لها مستوى لائق من التعليم والحقوق لما قبلت على نفسها قط ان تباع وتشترى على ذلك النحو المخزي .

فالمغترب عملياً لايجد مخرجاً عمليا لتصريف مدخراته .. وكذلك اغنياء الربح السريع وتجار الحياة الطفيلية الجديدة لايجدون مجالا لتصريف مدخراتهم وادارة حركتها الاقتصادية الا في مثل هذه الجوانب المظهرية والسلبية ، واب البنت الذي قد يكون فقير او متوسط الحال لا يجد دخلا يضاعفه الا بهذه الطريقة الا انسانية وان الفتاة نفسها التي سلبت منها امكانية الاسهام في صياغة حياة افضل واكثر يسراً لنفسها بنفسها ، لايعود امامها ملجأ للحصول على شيء من ذلك الا بالمراهنة على مثل هذه الطريقة من الزواج .

والمهم هنا ان نؤكد بان المشكلة الاجتماعية لزراعة محاصيل الخضر والفاكهة اذا كانت قد وجدت حلها تحت وطأة الضغط المغري للعائد الاقتصادي .. الا انه لايمكن القطع بانها قد حلت نهائياً فلازالت هذه القيم تجد لها مرتعاً عند بعض الفئات وتظهر من وقت لاخر في اوقات الخصومات مما يتسبب في بعض المناطق الى عزوف المزارعين عن تسويق منتجاتهم ، ويوكلونه الى وسيط او سمسار يستغل بشكل كبير قدراتهم الانتاجية .. من هنا وجب تنبيه مخططي التنمية الى مثل هذا الامر ودعوتهم الى معالجته من خلال انشاء اشكال تعاونية او نقابية او تجارية بغية تنسيق وتنظيم جهود هؤلاء المنتجنين ، ومن هنا ايضا يتضح الدور الرائد للمرشد الزراعي على وجه الخصوص ووظيفة جهاز الارشاد الزراعي بوجه عام من خلال :- (*) .

١ - محاربة كل الذرائع والشائعات التي من شأنها التنقيص بالعمل المنتج .

٢ - التصدي للمارسات السلبية والعادات التي تعير من شأن القائمين على امتهان الحرف اليدوية والعاملين في الصناعات المختلفة .

٣ - نشر المفاهيم والافكار المعززة لاهمية هذه المهن والحرف على مستوى الاقتصاد الوطني .

٤ - الاستدلال بما ينص عليه ديننا الحنيف من الحث على العمل وبذل الجهد في سبيل لقمة العيش .

٥ - العودة الى التراث وما يزخر به من تقديس للعمل .

٦ - تبني حملات توعية وتثقيف مستمرة ومتنوعة عن مضار القيم والاخلاقيات البالية المعادية للعمل المنتج بمختلف اشكاله ، تعزيز مكانة العمل المنتج المادية والروحية والاخلاقية في المجتمع الى اقصى حد ممكن ، بحيث تتحول مجموعة القيم والتقاليد المتعلقة بالعمل المنتج من وضعها المهين والمستهجن الى مكان الصدارة في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية .

* المرجع السابق

٧ - قيام الجهاز الارشاد الزراعي بالتحسس المستمر للمشاكل الاجتماعية التي تطرأ من وقت الى اخر بين الافراد اوالعائلات او القرى والتي عادة ماتكون مصدرا لاحياء رواسب الماضي والقيام بالحملات التوعية المناسبة لدرئها .

٨ - المساعدة في إيجاد الاشكال الإجتماعية المناسبة من تعاونيات أو منظمات اجتماعية تكفل للمزارعين تسويق منتجاتهم بالأسعار المجزية وتوفير مستلزمات الإنتاج باساليب خالية من الإحتكار والاستغلال .

٩ - العمل على توسيع نطاق القيادة على مستوى القرية والمجتمع الريفي .. بحيث لايظل حكراً على القيادات التقليدية وإنما بايجاد قيادات موقفية مثل رؤساء الجمعيات التعاونية ورؤساء المجالس المحلية ومنظمين لانشطة فكرية ورياضية ويكون اساس اختيارهم من الفئات الإجتماعية المختلفة .

١٠ - العمل على توسيع قاعدة العمل الاداري ليشمل الكثير من ابناء الطبقات الدنيا خاصة في مناطقهم او قراهم وتشجيع الحاقهم في المجالات العسكرية والادارية وفقا لقدراتهم ومستوياتهم العلمية حتى لايكون هذا المجال حكراً على فئات بعينها .

١١ - تعمل الدولة من خلال اجهزتها المختصة على رفع كفاءة جهاز الارشاد الزراعي وايجاد اللوائح والقوانين التي تكفل حقوق العاملين فيه .

أسئلة للتأمل

- إذكر احد الأساليب الإجتماعية الذي يمكن لك استخدامه لتقويم بعض العادات والمواقف السلبية بين افراد القرية التي تعمل بها ؟
- كيف يمكن للمرشد الزراعي محاربة الذرائع والشائعات التي من شأنها التنقيص بالعمل المنتج ؟
- هل يتوجب على المرشد الزراعي ابراز المفاضلة بين القيم الاجتماعية الايجابية التي تدعوا الى النهوض بالوعي الاجتماعي في الريف وبين القيم السلبية التي كانت وراء إختفاء الكثير من المهارات والصناعات التي اشتهرت بها اليمن ؟

الفصل الثالث

الملامح الاقتصادية والمؤشرات الخدمية

لابد من الاشارة الى ان من ابرز معالم « التخلف » الاقتصادي والاجتماعي في يمن ماقبل ثورة ١٩٦٢م هو ان القوى المنتجة كانت في حالة جمود شبه تام ، فحسب رأي العطار ان ماكان موجوداً في اليمن عشية ثورة السادس والعشرين من سبتمبر لا يعدو ان يكون (المحراث والمنجل والعصا الطويلة والسماد العضوي ، والمدرجات والعمل اليدوي)

ان الافتقار الي البنية الاساسية كان هوالطابع المميز ليمن ماقبل ٦٢م ، وكان هذا هو الوضع السائد ايضا لما كان يعرف بالمحميات عدا مستعمرة عدن .

تعتبر ثورة السادس والعشرين من سبتمبر هي نقطة التحول الحقيقية في مسار اليمن الحديث حيث ترتب على اثرها الخروج باليمن من هوة الماضي السحيق الى مشارف القرن العشرين منهية فترة طويلة من الركود والتخلف .

ان انعدام الطرق الحديثة ووسائل الاتصالات قد عمل على ابقاء اليمن بعيدة عن كل التطورات العالمية والمحافظة على عزلتها شبه التامة حتى على البلدان المجاورة والعربية الاخرى .. اما بالنسبة للانسان بالذات فقد عمل الافقتار الى الوسائل الصحية والعناية الطبيعية على الحد من نمو السكان .. وقدرة نسبة الوفيات بين الاطفال بـ٩٠٪ ، كما ان انتشار الامراض الوبائية في طول البلاد وعرضها امر مألوف بالاضافة الى الامراض المدارية المستوطنة .. كما ان ادمان القات زاد الطين بلة ، ولم يكن الوضع التعليمي باحسن حال من سابقيه اذ لم يكن اسوأ .. ان في مثل هذا الوضع تكون انتاجية الفرد منخفضة جدا كما ان الميل للابتكار واقتباس وسائل جديدة منعدماً .

الحالة الاقتصادية:

لقد فتحت ثورة ٢٦ من سبتمبر ١٩٦٢م آفاقاً واسعة امام التطور الاقتصادي والاجتماعي وبالتالي السكاني في البلاد بما في ذلك استغلال الموارد الطبيعية وايلاء القطاع الزراعي اهمية خاصة .. ان الطريق التنموي في البلاد كان محفوفا بالمخاطر ، ففي عام ١٩٧٠م قيمت بعثة البنك الدولي الوضع الاقتصادي بالشكل التالي :

١ - تعتبر (ج.ع.ي.) واحدة من اقل الدول نمواً بين الدول النامية .

٢ - لا يوجد في البلاد سوى عشرين مدرسة اعدادية واربع مدارس ثانوية ولا يزيد عدد طلابها عن ستين الف من بين مجموع السكان الذي قدر بحوالي ٥-٦ مليون نسمة .

٣ - شكل القطاع الزراعي ٧٠٪ من الدخل القومي ويعيش عليه ٩٠٪ من سكان المجتمع ويتصف بالبدائية والتخلف .

٤ - ضعف القطاع الصناعي ، ولم تتجاوز الطاقة الكهربائية المولدة في اليمن ٣ ميجاوات ينتفع بها اقل من ١٪ من السكان .

٥ - لم يشكل القطاع الصحي وقطاع المواصلات اي وزن اقتصادي يذكر

ان ما يمكن قوله عن المسيرة التنموية للمحافظات الشمالية خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨٨م هو الاتي :

١ - استطاع الاقتصاد اليمني ان يخرج من عزلته عن العالم الخارجي واصبح جزء لايتجزأ من الاقتصاد الرأسمالي العالمي .. ومن جهة ثانية تابعا بصورة تكاد تكون تامة للسوق العالمية ، وقد اعتمد برامج الانمائي الثلاثي على ٧٥٪ من مصادر التمويل الخارجية انخفضت الى ٤١,٤٪ و ٥١,٢٪ اثناء الخطة الاولى والثانية على التوالي .

٢ - اتسم الاقتصاد اليمني ولاسيما منذو مطلع الثمانينات بالاعتماد على تحويلات المهاجرين اليمنيين من الخارج ، الان هذه التحويلات انخفضت من ٨٠٩,٢ مليون دولار عام ١٩٨٥م الى ٦٦٩ مليون دولار عام ١٩٨٦م ويتوقع ان تنخفض الى قل من ٣٠٠ مليون دولار بعد ازمة الخليج ،

٣ - لقد اخفقت كافة الخطط الانمائية عن تحقيق ما خططت له ولاسيما ما يتعلق بنمو الانتاج الاجمالي وعنصره الاساسي الانتاج الزراعي .

٤ - لقد اثرت هجرة حوالي مليون ونصف مليون يمني اغلبهم من قوة العمل الزراعي تأثيراً سلبياً على الانتاج الزراعي حيث ان الرقم القياسي للانتاج الزراعي بالنسبة للفرد من السكان قد انخفض - حسب معطيات البنك الدولي من ١٠٠ في سنوات ٧٤-١٩٧٦م الى ٨٠ في اعوام ٨١-١٩٨٤م .. لـذا فان واردات البلاد من القمح قد ارتفعت خلال السنوات ٨٠-١٩٨٤م من ٣٠٠ الف طن الى ٨٠٠ الف طـن .

٥ - لم تتعدى مساهمة القطاع الزراعي (بما في ذلك الغابات والاسماك) عن ٢٨٪ من الدخل المحلي الكلي وهي مساهمة ظئيلة اذا علمنا ان الغالبية الساحقة من قوة العمل المتبقية كانت تعمل في القطاع الزراعي

٦ - لقد بلغت نسبة النمو السنوي للانتاج الزراعي للفترة ١٩٨٠- ١٩٨٧م ٢.٣٪ وهي نسبة نمو تقل عن نسبة النمو الطبيعي للسكان والتي بلغت خلال نفس الفترة ٣.٣٪ .

٧ - سجلت البلاد عام ١٩٨٨م عجزا تجاريا بلغ ٨٤٢٧ مليون ريال بالاضافة الى ٦٧٨٥ مليون ريال سجلت كعجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات .

٨ - لقد بلغت نسبة النمو المحلي الاجمالي في الفترة ٨٠-١٩٨٥م ٤.٥٪ ، وكانت نسبة نمو القطاع الزراعي ٠.٢٪ والصناعي ٨.٢٪ والصناعات اليدوية ١٦.٥٪ والخدمات ٥.٢٪ ، كما انه لابد من الاعترف ان حكومة الثورة قد قامت بانجازات هامة في مجال الخدمات التعليمية والصحية والهياكل التحتية وبناء المؤسسات اما الصورة العامة للوضع الاقتصادي في المحافظات الجنوبية قبيل الاستقلال ، فقد اتخذ الصورة الاتية :

(أ) عدم وجود حماية للصناعات الوطنية بسبب وجود اقتصاد حر يعتمد على الاستيراد .

(ب) عدم وجود سوق واسعة للمنتجات الصناعية نظرا لقلة السكان وضعف القوة الشرائية .

(ج) الافتقار الى شبكة المواصلات الحديثة حيث ان الطرق المسفلتة اقتصرت على مستعمرة عدن .

(د) النقص في المواد الخام المحلية .

(هـ) عدم توفر رأسمال وطني صناعي .
(و) نقص الكوادر اليمنية المؤهلة والمدربة .
(ز) رخص المواد المستوردة وغلاء تكاليف المنتجات الوطنية .

وبتظافر هذه العوامل لم تظهر صناعات محلية سوى تكرير النفط المستوردة وصناعة المياه الغازية واستخراج الملح مما قلل من مساهمة الصناعة في الدخل الوطني في تلك الفترة الى حدود ٤٪ ،

لقد بذلت جهود كبيرة بعد الاستقلال لايجاد تنمية اقتصادية واجتماعية استهدفت تحسين المستوى المعيشي والحرفي للمواطنين ، ويمكن رصد التحولات التالية :

١ - شهدالقطاع الصناعي تطوراً ملحوظاً حين ارتفع عدد العاملين من ١١٠.١ الف عامل عام ١٩٨٠ الى ١٥.١ الف عامل عام ١٩٨٨م انعكس في تصدير العديد من المنتجات مثل المنتجات النفطية ، القطن ، الجلود المدبوغة ، الاسماك ، القهوة .. الا ان الميزان التجاري كان دائما لصالح المستوردات من النفط والسلع الرأسمالية والملابس والمواد الغذائية والحيوانية الحية .. وقد سجلت البلاد عجزاً مقداره ٥١٥.٦ مليون دولار عام ١٩٨٨م اضافة الى عجز مقداره ٣٨٢.٩ مليون دولار في الحسابات الجارية .

٢ - بلغ الدخل المحلي الاجمالي للمحافظات الجنوبية عام ١٩٨٨م مقدار ١٠٠٠ مليون دولار باسعار ٨٦-١٩٨٨م اي مايعادل ٤٣٠ دولار للفرد الواحد .

٣ - وبالنسبة للقطاع الزراعي فقد ارتفعت قيمة اللانتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني من ٥٠.٩ مليون دينار عام ١٩٨٥م الى ٦٩.٣ مليون دينار عام ١٩٨٨م ولكن ذلك لم يكن كافيا لسد حاجات السكان ، وهكذا كان لابد من اللجوء الى الاستيراد .

اما ما يتعلق بالعلاقة بين السكان والتنمية .. فان المعطيات الاحصائية تشير الى انه في الفترة ٨٠ -١٩٨٨م قد تعاكس نمو كل من السكان والدخل القومي اذ بينما هبط بمعدل الناتج المحلي الاجمالي الى ٣.٢٪ سنويا ، وهبط معه معدل حصة الفرد من هذا الناتج بمقدار ٥.٩٪ سنويا .. سجل النمو السكاني ارتفاعاً وصل الى ٢.٩٪ سنويا ، ومن الواضح ان ارتفاع نسبة النمو السكاني هي العامل الاساسي في ارتفاع

معدل هبوط حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي .. ومما يلفت النظر في عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي في المحافظات الجنوبية ان اسعار المواد الغذائية ومواد البناء والمحروقات لم تسجل ارتفاعاً حاداً خلال عقد الثمانينات ، كما هو الحال في المحافظات الشمالية وهو ما يوضح الجدول التالي :

جدول رقم (١) الرقم القياسي لاسعار الجملة في عدن
لاعوام ٨٠-٨٨م سنة الاساس ٦٩م=١٠٠

المـــواد	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
الرقم القياسي العام	٣٥١	٣٩٨	٣٩٩	٤٠٤	٤٠٣
المواد الغذائية	٣٢١	٣٦٧	٣٦٩	٣٧٨	٣٧٨
المواد الاولية	٢٤٦	٢٤٤	٢٤٥	٢٤٥	٢٤١
المواد المصنوعة	٤٠٣	٤٦٠	٤٦٠	٤٦٠	٤٦٠
مواد البناء	٣٨٨	٤٠٨	٤٠٨	٤٠٨	٤٠٨
المحروقات	٥٠٢	٦٠٦	٦٠٦	٦٠٦	٦٠٦

* المصدر : التعليم في الذكرى الاولى للوحدة اليمنية ١٩٩١م ، الاسقاطات السكانية ١٩٩١م ، وثائق المؤتمر الوطني الاول للسياسات السكانية ص ٥١٧

اما في المجال الاجتماعي فقد شهدت البلاد تقدماً ملحوظاً في البنية التحتية وكذلك في مجال الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات السياحة والفندقة .. ففي مجال تعبيد الطرق على سبيل المثال ارتفاع اطوال الطرق المسفلتة من ٨١٠,٨ كم عام ١٩٧٤ ، الى ٢٢٢٧,٢ عام ١٩٨٨م اي حوالي ثلاثة اضعاف خلال اربعة عشر سنة .

الحالة التعليمية للسكان في الجمهورية

يجدر ان ندرك بان يمنا قبل ثورتي ١٩٦٢ و١٩٦٧م كان يمناً امياً الى حد بعيد ، وكانت هذه الامية نتيجة وسببا معا لاستمرار كل من الحكم الامامي والحكم البريطاني .. ولهذا فالمحاربة الناجحة للتركة القديمة في البلاد يتوجب ايقاظ الوعي الفردي والاجتماعي للناس بواسطة نشر التعليم على نطاق واسع .

والتعليم يجد انعكاسه بصورة مباشرة او غير مباشرة في المجال السكاني فالاسرة المتعلمة كما سبق وان اشرنا بانها اقل خصوبة من الاسرة غير المتعلمة .. والالتحاق بالمدارس والجامعات هو احد الاسباب التي تعمل على تأخير سن الزواج لكل من الذكور والاناث الامر الذي يترتب عليه انخفاض معدل الخصوبة ومتوسط عدد افراد الاسرة الواحدة .. وتوفر برامج الارشاد الزراعي ومحو الامية ومشروعات التنمية الريفية اساسا واقعيا وممتازاً للثقافة السكانية غير النظامية الموجهة نحو العائلة ، وتهتم برامج التنمية الوطنية بالرعاية الصحية وموارد الاراضي واستصلاحها ووسائل استصلاح انتاج الاغذية والتعليم .

ان التعليم عادة مايدفع بالاسر الى اتباع الوسائل الصحية في حياتها اليومية الامر الذي يؤدي الى خفض الوفيات عامة ووفيات الاطفال الرضع خاصة ، ان خفض الخصوبة يعني تعديلا جوهريا في بنية التركيب العمري والنوعي للسكان ، وبالتالي تركيبهم الاقتصادي وبالذات في نسبة الاعالة .

ان التعليم واحدا من المفاتيح الاساسية للاصلاح السكاني والاجتماعي والاقتصادي في مختلف المستويات وقد حقق الاستيعاب المدرسي لسن التعليم قفزة نوعية تمثلت بالتالي في المحافظات الشمالية .

- قفز الاستيعاب المدرسي عام ١٩٨٦م الى مايقارب ٤٠٪ من السكان في سن التعليم .
- افتتاح العديد من المدارس المهنية للتعليم الفني ، الصناعي ، التجاري ، الزراعي البيطري الجامعي التي لم يكن لها وجود سابقا .
- نسبة الامية بين النساء حتى ١٩٨٦م لاتزال تشكل ٩١٪ مقابل حوالي ٥١٪ للذكور ، مع العلم ان تحسنا طرأ على الوضع التعليمي للاناث في الفترة بين تعدادي ١٩٧٥م و ١٩٨٦م حيث هبطت نسبة الامية من ٩٨٪ الى ٩١٪ ولكن هذا الطموح دون المستوى ولازالت نسبة الامية بين الاناث مدعاة الى القلق ، لقد قال نبينا الكريم (**العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة**) .

- نسبة التسرب مرتفعه حيث شكلت بين من تركوا الدراسة من الذكور ١٧٪ والاناث ٤ . ٢٠٪ .
- ان الدلالة الاجتماعية والاقتصادية التي تقدمها الارقام هي ان الغالبية العظمى من النساء في اليمن هن من الاميات وبالتالي هن خاضعات بشكل او باخر لمنظومة القيم التقليدية فيما يتعلق بمسائل الزواج والانجاب والحجم المرغوب للاسرة وغيرها من المـوشرات السكانية .

حقق التعليم في المحافظات الجنوبية قفزة نوعية كبيرة تمثلت بالتالي :

- تنوع كبير في التعليم المهني والفني الصناعي - اتباع نظام المدارس الموحدة ، ذا نظام ثمان سنوات .
- الدراسة المختلطة في المدارس الموحدة .
- الارتفاع النسبي لعدد الاناث في المدارس الموحدة حيث وصلت نسبتهن الى مجموع الطلبة عام ٨٨/٨٧م ٣٢٪ ، (مقابل ٢٠٪ في المحافظات الشمالية) .
- الاهتمام بالبدو الرحل وفتح المدارس لهم وخاصة صفوف المدرسة الموحدة .

جدول رقم (٢)

الملتحقين بالتعليم الاساسي ونسبتهم من فئة العمر « ٦-١٥ »
لعام ١٩٩١/٩٠م)

	ذكور	إناث	إجمالي
عدد الطلاب	١,٤٢٦,٩١٩	٤٨٧,٨٣٥	١,٩١٤,٧٥٤
عدد السكان (٦-١٥)	١,٧٣٧,٤٣٠	١,٥٩٢,٠٠٠	٣,٣٢٩,٤٣٠
النسبة	٨٢,١٪	٣٠,٦٪	٥٧,٤٪

الملتحقين بالتعليم الثانوي ونسبتهم من فئة العمر « ١٦-١٨ »
لعام ١٩٩١/٩٠م)

	ذكور	إناث	إجمالي
عدد الطلاب	١٠٦,٧٢٤	١٩,٥٩٦	١٢٦,٣٢٠
عدد السكان (١٦-١٨)	٣٣٣,٢٣٠	٣١٠,٥٧٠	٦٤٣,٨٠٠
النسبة	٣٢٪	٦,٣٪	١٩,٦٪

الملتحقين بالتعليم العالي ٨٩-١٩٩٠م واعداد فئة العمر « ٢٠-٢٤ »

	ذكور	إناث	إجمالي
اعدد السكان في فئة ٢٠-٢٣ سنة	٣٠٥,٥٢٠	٣٢٩,٠٥٠	٦٣٤,٥٧٠
اعدد الطلاب في التعليم العالي	٢٧,٤٦٢	٨١,٢٢	٣٥,٥٨٤
نسبة الملتحقين الى السكان	٨,٩٪	٢,٤٪	٥,٦٪

* المصدر : بيانات جمعت من جامعتي صنعاء وعدن ومن الاسقاطات السكانية ١٩٩١م
وثائق المؤتمر الوطني الاول للسياسات السكانية ص ٥٢٠

الحالة الصحيـــة :

إن الحالة الصحية في بلد من البلدان يعتبر من المؤشرات الهامة التي تحمل ادلة متعددة للاوضاع ، فارتفاع وفيات الاطفال - مثلا - يعتبر مؤشرا ديموغرافيا وصحيا من جهة ومؤشراً اجتماعياً واقتصادياً وحضارياً من جهة اخرى .. فهو كونه دليل على عدم توفر

الرعاية والخدمات الصحية ، يؤثر في معدل النمو السكاني ، واذن في تحديد حجم السكان ، إن تردي الحالة الصحية في بلد ما لابد وان يؤدي الى تقليص حجم قوة العمل (الوفاة المبكرة للناس قبل بلوغ ٦٥سنة) ورفع معدل الاعالة ، وتقليص معدل الخصوبة (بسبب كثرة وفيات الامهات) وتقليص معدل الاحلال الاجمالي (نسبة وفيات الرضع) .. الخ

لقد طرأ تطوراً كبيراً على مستوى الخدمات الصحية مقارنة ما بين قبل الثورة والاستقلال ، الامر الذي ادى الي انخفاض معدل الوفيات من ٢٩ في الالف عام ١٩٦٠م الى ١٧ بالالف عام ١٩٨٦م ، بيد ان هذا التقدم غير كاف فيما اذا قورن بدول عربية اخرى وهو مايشير اليه الجدول التالي :-

جدول رقم (٣) مؤشرات ديموغرافية مقارنة

المؤشر	السنة	اليمن	السعودية	العراق	سوريا
٪السكان الذين تتوافرلهم مياه الشرب	٨٣-٨٦م				
المجموع	٪	٣١	٩١	٨٩	٧٥
الحضر		٩٩	١٠٠	١٠٠	٩٨
الريف		٢١	٦٨	٤٦	٥٤
٪السكان الذين تتوافرلهم ر/ صحية	٨٠-٨٦م				
المجموع	٪	٣٠	٩٧	٩٣	٧٥
الحضر		٧٥	١٠٠	٩٧	٩٢
الريف		٢٤	٨٨	٧٨	٦٠
٪ الرضع المحصنون كلياً ضد	٨٥-٨٦م				
السل	٪	٢٨	٨٨	٧٨	٨٢
الثلاثي		١٦	٨٤	٩١	٧٣
الشلل		١٦	٨٤	٩١	٧٣
الحصبة		١٩	٧٩	٧٥	٧٠
٪ الولادات بإشراف مدرب	١٩٨٤	١٢	٧٨	٦٠	٣٧
٪ الحوامل المحصنات ضد الكزاز	٨٥-٨٦م	٣	٠٠	٤٣	١٩
٪ الولادات بوزن ناقص	٨٢-٨٥م	٩	٦	٩	٩
٪ من الحاجة اليومية السعرات	١٩٨٥م	٩٣	١٣٢	١١٨	١٢٩
معدل وفيات الاطفال دون الخامسة	٦٠-٨٦م	٢٧٨-٢٠٤	١٠٥/٢٩٢	٩٨/٢٢٢	٦٨/٢١٨
معدل وفيات الاطفال الرضع	٦٠-٨٦م	١٢٣/٢١٤	٧٤/١٧٠	٧١/١٣٩	٥٠/١٣٥
العمر المتوقع عند الولادة	٨٦م	٥٠	٦٢	٦٤	٦٥
معدل الوفيات الخام	٦٠-٨٦م	١٧\٢٩	٨/٢٣	٨/٢٠	٧\١٨

ويمكن ان نستخلص من الجدول التالي :

- ان عدد المستشفيات قد تضاعف خلال العقدين السابقين (٦٧-١٩٨٦) ، ولكن هذا العدد بقى دون الحاجة اليومية للبلاد .
- حاولت الدولة تلافي هذا النقص بواسطة المستوصفات والمراكز الصحية المختلفة ولا سيما وحدات الرعاية الصحية الريفية ، ولكنها لازالت دون المستوى المطلوب .
- شهد مؤشر عدد السكان لكل طبيب تحسناً ملحوظاً خلال الربع القرن الماضي ، بينما كان عدد السكان للطبيب الواحد ١٣٠٠٩٠ نسمة عام ١٩٦٠م هبط هذا الرقم الى٣٠٩١٦٠ نسمة عام ١٩٧٥م ثم الى٧٥١٥ عام ١٩٨٦م .

اما في المحافظات الجنوبية فان عدد السكان لكل طبيب عام ١٩٨٨م بلغ ٢٨٩٠ نسمة وبصورة عامة فان عدد السكان لكل طبيب على مستوى الجمهورية هو ٥٨٠٠ عام ١٩٨٦م وهو معدل منخفض قياسا على المؤشرات العربية والدولية ولاسيما البلدان المتقدمة حيث لايتعدى عدد السكان للطبيب الواحد بضع مئات .

- واضح ان الناحية الصحية ماتزال غير موضوعة على جدول الاولويات في الجمهورية ، وحسب بيانات الامم المتحدة اتضح ان الدولة تخصص الاتي :-

الصحة ٤.٥٪ من ميزانية الدولة ،
التعليم ٢٠.٦٪ من ميزانية الدولة ،
الدفاع ٣٠.٦٪ من ميزانية الدولة .

ان الجمهورية اليمنية لازالت تعد من الدول ذات المستوى الصحي المنخفض بين الدول العربية (موريتانيا ، الصومال ، جيبوتي ، السودان ، عمان ، الجمهورية اليمنية) ، حيث يزيد معدل الوفيات في هذه المجموعة من ١٥ في الالف ومعدل وفيات الرضع عن ١١٠ في الالف (اليمن ١٣٦ في الالف) ويقل توقع الحياة للإناث عن ٥٥ عاما في اليمن ٤٤.٧ .

ان الشروط الصحية للاوضاع السكنية تكاد تكون معدومة ، وتبين نتائج تعداد ١٩٨٦م ان ٨٩.٦٪ من سكان الريف لازالوا يعتمدون على الحطب كوقود في التدفئة والطبخ ولا حاجة بنا الى التذكير بالمخاطر

الصحية التي ينشرها احتراق الحطب .. هذا في ظل عدم توفر مطابخ منفصلة ومهواة ، وكذلك المخاطر التي تؤدي الى تدهور الغابات والاشجار وما سيترتب على ذلك من تصحر وجفاف وبالتالي تقلص رقعة والاراضي الزراعية .

الحالة العملية للسكان :

ان الحياة الاقتصادية في اليمن ذات الطابع الزراعي التقليدي الذي يجد انعكاسه في الاسرة الابوية الممتدة ، حيث يدخل الابناء ساحة العمل في سن مبكرة ولاسيما في غياب التعليم الالزامي ، غلبت على المخططين احتساب كافة السكان عشر سنوات فاكثر داخلون في اطار مفهوم قوة العمل .

ولكن التطور السريع للحركة التعليمية في اليمن خلال العقدين الماضيين قد جعل من الممكن اعتبار السكان حتى ١٤ سنة هم خارج القوة البشرية وبالتالي قوة العمل ، وهذا ما سيحدده التعداد المنتظر في منتصف التسعينات .

كما ان اخراج (ربات البيوت) من اطار (قوة العمل) هي مسألة تحتاج الى تدقيق ومناقشة ولاسيما في مجتمع زراعي تقليدي كالمجتمع اليمني يتداخل فيه قوة العمل المنزلي مع العمل الانتاجي خارج المنزل .. (*) .

الهجـــرة

قدر اللهّ لليمنيين في حياتهم الحل والترحال منذ بداية التاريخ ، وكثيراً ماتداولت ازمنة يغلب فيها الترحال والمتمثل بالهجرة سواء كانت داخلية او خارجية عن حياة الاستقرار حتى بدا بان الاول هو القاعدة وماعداه بموضع الاستثناء .. واذا كانت الظروف الطبيعية وما تمثله طوبغرافية اليمن من تضاريس حادة لعبت دورا كبيرا في تواتر هذه الظاهرة .. الا انه وبلاشك كان للوضع الاقتصادي كانعكاس للاوضاع السياسية في اي فترة من الفترات الدور الحاسم .. وفي وصف للشهيد الزبيري بان اليمن (بلاد شموس) تدفع بابنائها على الدوام نحو الخارج .

* (للمزيد من التفاصيل انظر كتيب السكان والعمل الجزء الخاص بالهجرة)

لقد كانت معظم الهجرات خارجية طويلة المدى حتى بداية السبعينات من هذا القرن حيث تغير الحال ليأخذ اتجاه المدن الرئيسية بجانب استمرار تدفق الهجرات الخارجية الى دول الخليج على شكل هجرات قصيرة ومتوسطة المدى وكان التحول الحاسم في طابع الهجرات بالنسبة لليمن هو الوضع الذي طرأ ابان ازمة الخليج وعودة مايقارب من مليون مهاجر كانت وجهات معظمهم المدن الرئيسية .

مثلت تحويلات المغتربين خلال فترة السبعينات وجزء من عقد الثمانينات نتائج ايجابية كان لها الفضل في الحد من ازمة المعيشة والاخفاقات الاقتصادية وعملت على تحسين وضع ميزان المدفوعات وشكلت مصدرا من مصادر الدخل القومي .. وقد بلغت هذه التحويلات اوجها في الفترة مابين ٧٧-١٩٨٥م ، ولكن هذا لم يستمر طويلا حيث ارتفع العجز في الميزان التجاري ، مما يدلل بانه كلما ارتفعت تحويلات المغتربين كلما زاد الانفاق على الاستيراد من الخارج وبالتالي تعميق المشكلات الاقتصادية وخاصة في المواد الغذائية .. لذا فان تراجع التحويلات اثر كثيراً على اقتصاد البلاد واثبت بما لايدع مجالا للشك بان الازدهار الاقتصادي الذي تحقق في بعض السنوات كان قائماً على زيف التحويلات الخارجية المؤقتة .

ومن اهم الاثار السلبية للهجرة مايلي :

- الطابع الانتقائي للهجرة ادى الى استنزاف قوة العمل اي الاجيال الشابة والمتعلمة والقادرة على العطاء .
- توفر السيولة النقدية ادى الى تدهور الكثير من الحرف التي كانت تعتمد عليها الاسر .. وبالتالي زيادة اعتماد الاسر على المواد الجاهزة من السوق .
- زيادة الاعتماد على المستوردات من الخارج .
- خلق عادات استهلاكية جديدة .
- زيادة وتعميق تبعية الاقتصاد اليمني للسوق الرأسمالية الدولية .

أسئلة للتأمل

- **عرف اليمن عشية ثورة السادس والعشرين من سبتمبر عام ١٩٩٢م ؟**
- **تحدث عن الحالة الإقتصادية وأهم الإنجازات التي تحققت خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٩٠م في مختلف المجالات ؟**
- **ماهي الآثار السلبية للهجرة ؟**

الفصل الرابع

نشأة وتطور الإرشاد الزراعي ودوره الهام في التنمية الزراعية

لعب الإرشاد الزراعي دوراً رائداً في تطور نمو قطاع الزراعة في بلادنا ، واذا كان دوره الغير مباشر في العملية الانتاجية يواجه العديد من المتاعب ليس فقط على مستوى المزارعين ولكنه ايضا على مستوى متخذي القرار في الكثير من الجهات الرسمية .. فهو مع هذا وذاك قد لعب دوراً لاينكر في تغيير التركيبة المحصولية التقليدية في المجتمع الريفي خلال عشرون عاما حيث تضاعف المنتوج من نفس الوحدة بمايقارب ٢,٣ المرة ، إذ لن تكون العفوية الانتاجية هي المتسبب الوحيد في هذا النهوض .. مالم تكن الجهود الارشادية قد لعبت الدور الغالب مستغلة ماتوفر من مدخلات حديثة لم تكن بالمعروفة لدى المزارعين في تلك الفترة .

والارشاد الزراعي في نشأته وتطوره مر بمرحلتين اساسيتين المرحلة الاولى واطلق عليها المرحلة التقليدية للارشاد الزراعي وفيها تم نقل التوصيات الفنية من مراكز البحث المتفرقة ومن اجتهادات بعض الخبراء والاخصائيين الذين عملوا على ايجاد حلول مناسبة للمعضلات الانتاجية السائبة في تلك الفترة حيث لم تكن مراكز البحوث قد تطورت بعد .. المرحلة الثانية وتسمى المرحلة الحديثة وفيها صاحب التطور البحثي نشأت فرق ارشادية متخصصة شملت مجالات لم يتم التركيز عليها في المرحلة السابقة خاصة في مجال انتاج محاصيل الفاكهة والثروة الحيوانية والري ، ايضا هذه المرحلة اتسعت لتشمل دائرة التنمية الريفية المتكاملة اذ قامت مشاريع وهيئات تهتم بهذا الامر وضمت اليها اقسام مخصصة لتنمية المرأة الريفية كما ازداد الاهتمام بتوزيع مستلزمات الانتاج .

ان مرحلة التسعينات وما تمليه التغيرات الحالية التي تبرز فيها المشكلة السكانية كاهم محدد لقضية النمو الاقتصادي والاجتماعي تفرض متطلبات جديدة للعمل الارشادي يأتي في مقدمتها اعتبار المرشد داعية التغيير الاساسي في المجتمع القروي وهذا الدور سيشمل (الدور التقليدي + الدور الحديث منقوصا منه جانب الاهتمام بتوزيع مستلزمات الانتاج مضافا اليه نقل مفاهيم الثقافة السكانية) .

جـــدول رقم (٤)

التركيبة المحصولية خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٩٠م

(المساحة بالالف هكتار ، الانتاج بالالف طن)

المحصول	١٩٧٠م		١٩٩٠م	
	المساحة	الانتاج	المساحة	الانتاج
الذرة والدخن	٨٨٦	٦١٠	٦٤٣	٥٠٠
الذرة الشامية	٤	٨	٥١	٥٦.٨
القمح	٣٥	١٦	٩٧.٩	١٥٤.٩
الشعير	١٤٥	١٦٠	٥٢.١	٥٥.١
البقول الجافة	٥٠	٥٠	٤٩.٣	٧٥.٨
الخضروات	٨	٥٠	٣٧.٩	٦٩٥.٤
البطاطس	٤	٢٠	١٣.٦	١٥٩.٧
العنب	٤	١٠	١٧.٠	–
التمر	٣.٢	–	١٥.٠	–
فاكهة اخرى	٤	٢٣	٤١.٢	٣١٣.٣
البن	١٠	٤	٢٤.٨	١٥٣.٦
البرسيم	٣.٧	–	١٦.٥	–
القطن	٥	٢	١٠٠	١٢.٠
التبـغ	٤٤	٢	٣.٧	٥
السمسم		٢	١٨.٦	٢٠.٠
الاجمالي	**١١٦٩.٩**	**٩٥٧**	**١٠٩١.٨**	**٢٢٠١.٦**

* عبدالمؤمن هاشم ، السكان والتنمية الزراعية - ورقة عمل مقدمة لمؤتمر السكان ، ١٩٩١م

لقد اشرنا في الكتيبات السابقة بان دور الارشاد الزراعي جانبه القصور في الارتقاء بسير العملية الزراعية خلال فترات التنمية المتعاقبة ، حيث اعـزينا عـدم التوفيق في تحقيق المستهدفات المخططـة اثناء خطط التنمية الى ضعف معـدلات التبني لدى مجاميع المزارعين للتوصيات الحديثة ٢٥-٣٠٪ .. وطالبنا بدور اكثر

فاعلية للارشاد الزراعي من خلال تبني المفهوم المتطور في عملية التوعية الارشادية الزراعية .. ولو كنا اكثر انصافاً لوجدنا ان الكثير من الجهات ساهمت بطرق او باخرى دون نمو وتطور العملية الانتاجية نتيجة لغياب السياسات او عدم الوضوح في المستهدفات او القصور الذي جانب دراسات وتنفيذ المشروعات ، كما انه لم يتواكب مع العملية التنموية التقييم والمتابعة السليمية لتنفيذ البرامج .

لذا لابد من وقفة لمراجعة نشأة الارشاد الزراعي في بلادنا ، اذ عرفت البلاد خدمات زراعية وارشادية مختلفة يمكن ان يعود نشأتها الى مطلع الخمسينات والستينات خاصة في المحافظات الجنوبية التي تطورت فيها زراعات اقتصادية على مستويات مختلفة من التقنية في حين ان المحافظات الشمالية في تلك الفترة ظلت على معدلاتها التقليدية في الانتاج الزراعي .. ويمكن القول ان مرحلة السبعينات شكلت مرحلة انعطاف في العملية الزراعية ككل على مستوي الوضع في المحافظات الشمالية والجنوبية .. وان كان هناك نظامين سياسيين الا ان التشابه في الظروف المناخية والجغرافية الزراعية وإرتباط البحث والارشاد بمراكز دولية وتقارب المشكلات الزراعية وحد الى حد ما منهاجية العمل في مجال البحث والارشاد .. ولو اعدنا النظر للوضع في المحافظات الشمالية حيث تقع معظم الاراضي الزراعية وتقطن فيها الاغلبية العظمى من الاسر الزراعية لوجدنا ان العمل الارشادي الذي تأسس في بداية السبعينات ظل فاقدا لهويته من حيث عدم الاهتمام المؤسسي وندرة الكادر .

لذا فانه حتى مطلع الثمانينات قدم خليطا من المفاهيم والخدمات الزراعية التي كانت تعنى في الاساس باستخدام وتعريف المزارعين بالتقنيات الحديثة في الانتاج (البذور المحسنة والمحاصيل الجديدة كالبطاطس وبعض اصناف الفاكهة ، الاسمدة ، وقاية المزروعات ، تكنولوجيا الاليات الزراعية) وهي المرحلة التي مثلت الاتجاه العام في رفع الانتاج بواسطة تقديم بعض المدخلات الاولية دون الحاجة الى الدراسات والبحوث المتعمقة .

اما مرحلة الثمانينات فقد شكلت المحور في عملية النمو والتطور على مستوى كافة القطاعات وعلى غرار التقدم العلمي والمنهجي الذي صاحب الجهاز البحثي تبني جهاز الارشاد الزراعي اتجاهات اكثر تقدماً

ضمت الى برامجه التقليدية المفهوم الحديث في معالجة قضايا الريفيين وتوسع ليشمل برامج الانتاج الحيواني ، المحاصيل البستانية ، الاقتصاد المنزلي ، والأسرة الريفية .. ومن خلال هيئات ومشاريع التنمية بدأ الجهاز الارشادي يكتسب قاعدة اكثر صلابة من حيث بنائه المؤسسي ، كما ان انشاء ادارة عامة للارشاد الزراعي والتدريب عام ١٩٨٤م شكل اضافة نوعية تؤيد جهود الدولة الرامية الى بناء جهاز قوي للارشاد الزراعي على مستوى الجمهورية .

اهم ما تميز به وضع جهاز الارشاد الزراعي في مرحلة الثمانينات هو نشأة فرقاً ارشادية قوية علي مستوى المشاريع مدعومة بمجموعة كبيرة من الاخصائيين وبناء عدد من المراكز والمجمعات الارشادية .

وقد ساد التباين في هيكلية هذه الفرق الارشادية واختلاف اساليب وطرق العمل وتعدد المفاهيم التي وان اتبعت نظام الزيارة والتدريب في مسماها ولكنها تظل بعيدة عن التطبيق في جوهرها .. الامر الذي كان محصلته النهائية صعوبة وضع خطط استراتيجية وطنية على مستوى الدولة للعمل الارشادي ، خاصة وان مختلف هذه الهيكليات اغفلت بطريقة او بأخرى الروابط الفنية والتنظيمية التي يمكن ان توجد بين الارشاد الزراعي على المستوى الاقليمي اوالمناطقي وبين جهاز التخطيط والمتابعة الارشادي على المستوى المركزي ، وايضا على مستوى جهاز البحث المركزي .. ويمكن تصنيف العمل الارشادي الراهن بالتالي :

(أ) اوجه التباين والاختلاف :

١ - اختلاف في اساليب العمل والهيكلية التنظيمية وفي وضعية الارشاد النسوى الموجه للمرأة الريفية .

٢ - اختلاف في عدد المراكز التي يشرف عليها المجمع الواحد ، حيث يتراوح بين ٦-١٢٠ مركزاً للمجمع الواحد اذا اعتبرنا بان المنطقة في تهامة تساوي المجمع وذلك لتشابه المهام الاشرافية على المراكز من خلال الدعم الفني واخصائي المواد .

٣ - تفاوت في اعداد الزراع والاسر الريفية المستهدفة وما يلحق بها من مساحة زراعية .

٤ - تفاوت في اعداد المرشدين الذين يخدمون مركزاً ارشادياً واحداً .

٥ - إختلاف في إعداد القوى العاملة .

٦ - اختلاف في المستويات التعليمية والتدريبية .

٧ - إختلاف في الوضعية الادارية والتفاوت التدريبي والعملي للمرشدة الزراعية .

٨ - الاختلاف والتباين في الامكانيات المادية المتاحة للعمل الارشادي .

(ب) نواتج العمل الارشادي :

لازالت الكثير من الصعاب تلازم قياس نواتج العمل الارشادي وخلال الفترة الطويلة لهذا العمل لم يتم اجراء اي تقييم منهجي عميق وكل ماهناك دراسات استطلاعية لتحديد الاتجاه او مايقدم من خلال التقارير النهائية التي دأبت عليها جهات التمويل لتقدير الانجاز في مشاريع التنمية الريفية .

وإستناداً إلى بعض الدراسات التي اجريت في تهامة لقياس الآثار التعليمية الارشادية يتضح ان التباين في معدلات تبني التوصيات الإرشادية تكشفه طبيعة توجه المحصول مابين السوق والاستهلاك الذاتي والمثال على ذلك مايلي :

- في **القطن** كانت نسبة التبني في ٦ توصيات من ١٠ هي بمجملها تزيد عن ٢٠٪ .
- **الطماطم** : كانت ٨ من ٩ تزيد عن ٥٣٪ ،
- **الباميا** : كانت ٥ من ٩ تزيد عن ٢٥٪ ،
- **البصل** : كانت ٥ من ٩ تزيد عن ٢٠٪ .

اما محاصيل الاستهلاك الذاتي فقد كانت كالاتي :

- في **الذرة الشامي**ة : ٤ من ١٠ زادت نسبة تبنيها عن ٢٠٪ ،
- في **الدخن** : ٢ فقط من ١٠ زادت نسبة تبنيها عن ٢٠٪ .

وهو مايشر اجمالاً الى أن نسبة التبني تزيد في محاصيل السوق ذات المردود النقدي عن نسبة التبني في محاصيل الاستهلاك الذاتي التي لا يظهر فيها هذا المردود ، وهو مايؤكد اذا فحصنا النسبة العامة للتبني في المحاصيل الستة المشار اليها حيث يلاحظ ان متوسط هذه النسبة العامة كانت ٦١٪ في الطماطم ، ٣٢٪ في الباميا ، ١٩٪ في القطن ، ١٦٪ في البصل ، ١٦٪ في الذرة الشامية ١٠٪ ، في الدخن كذلك يلاحظ ان اربعة محاصيل من الستة كان معدل التبني متوسطة العام اقل من ٢٠٪ .

ولا شك ان التساؤلات التي ستثار تتعلق بالآتي :-

١- مدى ملائمة التوصيات الفنية التي تم نقلها الى الزراع ، ٢ - مدى كفاءة اساليب المعالجة لهذه التوصيات ، ٣ - مدى كفاءة اختيار واستخدام القنوات الارشادية ، ٤ - يتعلق بالمستوى الثقافي والاقتصادي للمزارعين .

ولابد ان يكون لكل سبب من هذه المسببات اعتباره الخاص ولكن الامر الذي يمكن الجزم فيه بان غياب الاعتبار الموجه للاتساق

القيمي في المجمعات الريفية المراد معالجتها كان له دوره الحاسم في تفاوت معدلات التبني لهذه التوصيات .

(ج) المشكلات المتصلة بالعمل الإرشادي :

١ - ضعف المرتبات والحوافز ، عدم وضوح السلم الوظيفي داخل الهيكل الارشادي وغياب فرص الترقي .

٢ - ضعف الاعتمادات المالية المتاحة لمواجهة ضروريات العمل الارشادي وبالتالي الضعف الشديد في الامكانيات .

٣ - مشكلات ادارية تنظيمية ومن ابرزها صعوبة الاتصال بالرئاسات وبالتالي انعدام الاهتمام في تفهم مشاكل العمل الإرشادي بين الرؤساء والمرؤوسين .

٤ - عدم وضوح الكثيرمن المهام الادارية والوظيفية وصعوبة التنسيق بين بعض الاقسام والادارات الداخلية

٥ - ضعف جدية التدريب وانخفاض مستوى تقدير الاحتياجات التدريبية ، الجمع بين فئات غير متناسقة تدريبياً ، ضعف المحتوى الفني لبرامج التدريب .

٦ - مشكلات تتعلق بخصائص العاملين من اهمها عدم توفر الحد الادنى من السمات الشخصية الضرورية للعمل الارشادي في عدد لايستهان به من العاملين وتدني المستوى التعليمي وضعف اهتمام العاملين بالتثقيف الذاتي .

٧ - مشاكل النقل والمواصلات اذ دائماً يفتقر المرشد الوسيلة المناسبة لنقله الى الاماكن المخصصة للقيام بمهام عمله .

الحلول والتوصيات :

لقد كشف عن الآمال التي تعلقها المجاميع الريفية في الارشاد الزراعي في تحقيق صورة المستقبل المأمول للقرية اليمنية وبرز ايضا الابعاد الثلاثة لدور الارشاد الزراعي المتوقع **التقليدي ، والحديث والمتطور** .. حيث تم التركيز على اهمية الدور التقليدي في محورين اولهما توصيل معلومات فنية سليمة عن الزراعة للمزارعين بما فيهم النساء .. وثانيهما توصيل استفسارات وتساؤلات الزراع الى الجهات الفنية للرد عليها .

وفي بحث سابق اكد المبحوثون على اهمية الدور الحديث للارشاد الزراعي كالقيام بالمساعدة في توفير مستلزمات الانتاج خاصة الشتول

والبذور والتقاوي والاسمدة والعلاجات النباتية والحيوانية .. وفي الجانب الاخر الاهتمام بتعليم المرأة الريفية وتنويرها فيما يتعلق بواجباتها كزوجة وام وربة بيت ومنتجة زراعية .

اما بالنسبة للدور المتطور للارشاد الزراعي الذي يتبلور دوره في القيام بعامل التنمية والتغيير الاساسي في القرية اقتصاديا واجتماعيا .. فيصعب الادعاء بان الغالبية طالبت به وان كانت لم تعارضه .. ويبني المؤيدون رأيهم ان هناك غياب شبه كامل لباقي منظمات التغيير الاجتماعي الاقتصادي في القرية .. ومن ثم لا يتبقى سوء الارشاد الزراعي كعامل للتغيير الوحيد المتاح المتصف بالمرونة النسبية في الحركة والقادر على التفاعل مع كافة الفئات في المجتمع من رجال ونساء وشباب .. ويستطيع ان يقدم حزمة متكاملة من وصايا التغيير الإقتصادي والاجتماعي التي تمس جوانب عديدة من حياة القرية ، واصحاب هذه الفكرة يطالبون بدور متطور للارشاد يتعدى دوره التقليدي ويفوق دوره الحديث لكي يندمج في حياة الناس ومشاكلهم اليومية ويساعدهم على حلها وتبصيرهم بأساليب الإرتقاء بمستوى حياتهم المعيشية بصفة عامة .

ويجدر ان نشير بان المبحوثين بمختلف مناطقهم قد اوضحوا الاهمية التي يوليها ابناء القرية لأساليب الاتصال الشخصي المباشر بين العاملين في الجهاز الارشادي وبين الافراد المستهدفين بالاتصال ومن ثم كان هناك مطالبة قوية بالاكثار من الزيارات المنزلية والحقلية التي يقوم بها المرشدون والمرشدات مع ضرورة انتظامها وتواليها دون انقطاع زمني يؤدي الى فقدان التواصل الفعلي والانساني لهذه الزيارات ... كذلك اهمية مداومة فتح مراكز ارشادية جديدة قريبة قدر الامكان من مواقع الكثافة السكانية في القرية وان يكون دوام العمل فيها دون انقطاع ليسهل على المزارعين التوجه اليها وزيارة المرشد والحصول على المعلومات والنصائح الارشادية .

وفي سبيل تحقيق الكثير من المهام الموكلة للجهاز الارشادي .. يجب على القيادات المسئولة عن التنمية الزراعية ضمان التالي :-

١ - رسم هيكلية جديدة موحدة للارشاد الزراعي على المستوى الوطني تأخذ بها مختلف هيئات ومشاريع التنمية الزراعية .. ومن المأمول ان تشمل هذه الهيكلية توصيفا موضوعيا لمهام وواجبات

كل مستوى في الهيكل ابتداءاً من المرشد وصعوداً الى مستويات المشرفين والقيادات الوسطى والعليا في الجهاز .. وفي هذا الصدد يجب مراعاة حصر النطاق الجغرافي والبشري الذي يعمل فيه المرشد في حدود اضيق مما عليه الان ليمكن المرشدين من التواصل المستمر مع جمهورهم المستهدف .. وتحتوي الهكلية على المتطلبات الواجب توافرها في شاغلي كل مستوى من مستوياتها وان تفتح الهيكلية فرص الترقي الصاعد الواضح امام شاغلي الوظائف القاعدية والوسطى داخل الجهاز الارشادي وليس خارجه حفاظا على خبراته الفنية من التسرب او الانتقال الى مجالات اخرى بحثاً عن فرص رقي افضل .. ومن المنطقي ان تضم الهيكلية المقترحة وبشكل مدمج ، العاملين في مجالي ارشاد الرجال وارشاد المرأة الريفية وبوجه خاص على المستوى القروي القاعدي حتى لايحدث اي انفصال ميداني بين توصيات العمل الارشادي سواء الموجه للرجال او الموجه للنساء

٢ - أهمية اقرار وضع لائحة مالية وادارية خاصة بالعمل الارشادي تتناسب مع الهيكلية الجديدة المطلوبة من جهة ومع المرونة الضرورية اللازمة لمتطلبات العمل الارشادي من جهة اخرى .

٣ - توفير إعتمادات مالية ملائمة لجهاز الارشاد في ميزانية الوزارة وهيئاتها ومشاريعها بحيث تكفي هذه الاعتمادات لتوفير مستلزمات الانفاق على الانشطة الارشادية وبصفة خاصة وسائل الانتقال وتشغيلها وصيانتها واحتياجات اعاشة واسكان العاملين الارشاديين ميدانياً مع تخصيص اعتماد محدود لكل مجمع وكل مركز ارشادي كي يتمكن من تخطيط برامجه الارشادية في حدود الممكن المعروف ، وليس الحدس والتخمين وان تتضمن هذه الاعتمادات صرف الحوافز والتعويضات العادلة للعاملين الارشاديين فور قيامهم وليس لفترة طويلة بعد اداء المهام .

٤ - يجب رسم خطة دقيقة ونمطية للتدريب الدوري والمستمر لكل العاملين في القطاع الارشادي وعلى كافة المستويات تراعى هذه الخطة التدريب المتكررة لصناع القرار في الوزارة ورئاسات الهيئات والمشاريع للتعريف باهمية الدور الارشادي في التغيير الاجتماعي كمجموعة اولى .

والمجموعة الثانية المستهدفة بالتدريب هم القيادات الاقليمية سواء مسئولين عن التنمية الزراعية او غيرهم من المسئولين في افرع ومديريات الجهات ذات الصلة في تلك الاقاليم وذلك لتعريفهم بالدور المتطور للارشاد الزراعي وتسهيل الامكانيات المتاحة لاداء الاعمال .

والمجموعة الثالثة فيجب ان تضم اخصائيوا المادة والمعالجين لمحتوى الرسائل بما يتناسب مع القنوات المستخدمة والجمهور المستهدف

والمجموعة الرابعة في العمل الارشادي الذين سيتولون متابعة اعمال المرشدين المحليين وذلك لاكسابهم مهارات ومعارف تتعلق بالاشراف والمتابعة والتقييم لعمل المرشدين وفقاً للاساليب التي سيتم تطويرها لهذه الاغراض .

المجموعة الخامسة والاخيرة المرشدين الزراعيين المحليين وهؤلاء الذين سيلقى عليهم عبء تنفيذ البرامج المدمجة للثقافة السكانية في العملية الارشادية والاعتيادية واولئك سوف يستهدف تدريبهم لاكسابهم معارف ومهارات تتعلق بدورهم المتطور واساليب العمل التي سيتبعونها في اداء هذا الدور والمضامين الفنية لوصايا التغيير المستهدفة ، ومن ثم ينبغي ان يشمل تدريبهم معارف تتعلق بخصائص المجتمع الريفي ، وعلم النفس ، وديناميات الجماعات الصغيرة ، ومهارات العلاقات الانسانية ومهارات العرض والحوار والمناقشة ، مهارات الاتصال الشخصي والجمعي ، مهارات تنظيم المجتمع ، واسس التنمية الريفية المتكاملة والاقتصادية والتسويق الزراعي .. والى جانب ذلك يجب ان تتضمن برامجهم التدريبية المضامين الفنية لوصايا التغيير المستهدفة المتنوعة والمتعددة .

أسئلة للتأمل

- ماهي أهم السمات للعمل الإرشادي خلال فترة الثمانينات ؟
- ماهي أسباب تدني نسب التبني لدي المزراعين للتوصيات الفنية المقدمة من جهاز الإرشاد الزراعي ؟
- اذكر أهم المشاكل المتصلة بالعمل الإرشادي ؟

الخـــلاصـــة

الحقيقة التي دفعتنا إلى كتابة مثل هذا المقرر التعليمي للمرشد الزراعي هو انه بالرغم أن المرشـــد الزراعي يلعب دوراً إجتماعياً فعالاً.. إلا أن اي من برامج التدريب الإرشادي لم تتناول من قريب او بعيد أهمية تزويد المرشد الزراعي بفهم نظري وعملي ينفذ من خلاله إلى صلب المجمعات الريفية .

ينقسم الكتيب الى جزئين رئيسيين ، الأول عن المعالم الأجتماعية للمجتمع اليمني ، والآخر يوضح أهم المعالم الاقتصادية ، والإقتصادية الإجتماعية التي لها علاقة في نمو وتطور المجتمع .

نهدف من ذلك تمكين المرشد الزراعي من إستيعاب الإطار الإجتماعي الثقافي للبنية الإجتماعية اليمنية والمناخ الذي تتولد فيه ثقافة المجتمع من عادات وأعراف وتقاليد وقيم وحِكم وامثلة وفنون .. ويعطي الكتيب تعريف لأهم العناصر التراثية ويبين مدى قوتها في السلوكيات الإجتماعية ، حيث تم توضيح الإرتباط بين العادات الإجتماعية والدور ومن اين يستمد صاحب الدور شرعيته وكيف تتحدد المصداقية التي يمنحها المستفيدون للاعب الدور ، وقد تم تناول المعايير على أنها جملة القواعد التي تحكم سلوكنا في المواقف الإجتماعية التي نشترك فيها ايضاً تمت الإشارة الى القِيم ودور المؤسسات في إرساء النظام الإجتماعي .

وبالنسبة للمناخ الإجتماعي . فتعد الاسرة هي حجر الزاوية في اي نظام إجتماعي وبها تبدأ الحياة ، ومن خلالها يمارس الانسان مختلف طموحاته واحلامه .. لذا فإن التركيز على سلامة البناء الاسري هو ماينشده اي مجتمع ، ان نمط الأسرة اليمنية المركب وما تتسم به من إتساع للحجم وتعدد للاطفال سيظل يفقدها بناءها السليم حيث تعجز كثير من هذه الأسر عن إشباع إحتياجات اطفالها البيولوجية والعاطفية والاجتماعية الاخرى مما يجعلهم مدعاة للإضطرابات النفسية والإنحرافات السلوكية .

وتبدو المرأة في الريف اليمني مثقلة بأعبائها خارج المنزل ، فتتولى مسئولية رعاية الحيوان ، وجلب الماء والاحطاب فضلاً عن واجباتها التقليدية كربة بيت وزوجة وأم .. لذا فالمرأة في الريف لا

تستطيع ان تفي اطفالها حقهم في الرعاية الصحية والغذائية والعاطفية وبالتالي فإن اداءها لواجباتها يعوزه الكثير حتى تتحقق الفائدة المرجوة منه .

ولاشك أن أفراد المجتمع الواحد الذين يتفاعلون في تحقيق غايات وأهداف الجماعة بحاجة الى تنظيم المنافسة داخل النسق الكبير من التعاون .. هذه الأفعال تتخذ الصفة الإجتماعية عندما تصبح مشبعة لحاجات الامن عند اعضاء المجتمع ، لذا تنبع أهمية التنظيم الاجتماعي الذي يرسم نطاق الحركة لافراد المجتمع وتنظيم عملية إشباع رغباته واحتياجاته.. حتى في قضية هامة كالمشاركة في اوساط المجتمع المحلي في ادارة برامجهم التنموية مبنية على قدر كبير من التنظيم والدقة .

فهؤلاءالأفراد في حالة تأديتهم لاي عمل إجتماعي نابع من مبدأ المشاركة والتعاون سيكونون اكثر سعادة وغبطة وتفاعل في التنفيذ مما لو نفذ العمل بواسطة آخرين .. إلا ان هذه المشاركة لها تكنيكها الخاص للتقبل الايجابي لأفراد المجتمع .. بالإضافة إلى أهمية إتساق المجموعة البشرية المعنية .

وأهمية ان تكون المشكلة المطلوب مشاركتهم في حلها تشكل إحساس الجميع بذلك فلابد أيضاً من توفر العناصر التالية :

١ – المساهمة في النقاش وفي صنع القرار .
٢ – الإختيار .
٣ – الإرادة .

إن المناقشة الحرة بين أفراد المجموعة تمكن الآخرين من التعرف على آراء بعضهم البعض وتكسبهم معلومات جديدة الى جانب دورها الهام في كسر حاجز الخوف بينهم .. كما أن الأفراد يكونون أكثر إستعداداً لقبول التجديد الذي :

١ – يفهمونه ويقدرون على تقييمه .
٢ – يدركونه كشيء وثيق الصلة بمشاكلهم .
٣ – يشاركون في تخطيطه وتطويره .

وكل هذه المقاييس قد تسقط كل الاعتبارات اذا كانت المجموعة غير متماسكة ولا يوفق بينهم وضع إجتماعي واحد ،

كما أن المشاكل المطروحة عليهم لاتمثل في ذهن اي منهم امراً ذا بال .. لذا إذا أراد المرشد الزراعي ان تحقق العملية الإتصالية التي يقوم بها غاياتها المرجوة لتأكد من شيئين:

١- درجة تماسك افراد المجموعة.

٢- مدى أتساق دعوة التغيير مع معايير المجموعة.

وتلعب مكانة الفرد في المجموعة دوراً هاماً في التأثير على قدرة الأعضاء عند إتخاذ القرار ،فالمجاميع الصغيرة لاتتساوى في قدراتها على التأثير في قرارات الاعضاء .. فان هناك عوامل اخرى تتدخل في قرار الفرد مثل مكانته بالنسبة لبقية الأعضاء ومدى تقبلهم لعضويته .. فهناك علاقة مباشرة بين (١) تماسك المجموعة ، (٢) درجة إلتزامهم بمعايير الجماعة ، (٣) مدى شعور كل عضو بتقبل بقية افراد المجموعة له.. وقد وجد انه كلما زاد تكامل المجموعة اي تماسكها زادت درجة خضوع اعضائها للموافقة على قراراتها .. وهناك مقاييس إجتماعية أخرى تؤثر في سلوك الافراد داخل المجموعات البشرية الصغيرة مثل التكامل الإجتماعي ، تشابه الخلفية ، والمعايير الاجتماعية .

ان الفهم النظري السابق للعلاقات الإجتماعية وسلوك المجموعات البشرية الصغيرة تجاه ما يجمعون عليه حتى وان كان لايشكل غاية إجتماعية يقدسونها في قرارة أنفسهم مدخل هام للمرشد الزراعي في معالجة القيم والممارسات التقليدية البالية التي تحط من شأن العمل المنتج وتثير الاحقاد والضغائن في اوساط المجتمعات الريفية .. وقد شكلت مجمل هذه السلوكيات مناخ لاختفاء الكثير من المهارات والصناعات التي اشتهرت بها اليمن منذو القدم وخلق جو للمشاحنات والخصومات القبلية بإستمرار..

أشار الدكتور العطار ان ما كان موجوداً في اليمن عشية ثورة السادس والعشرين من سبتمبر لا يعدو ان يكون (المحراث والمنجل والعصاء الطويلة والسماد العضوي والمدرجات والعمل اليدوي) ، وهو ما يؤكد ان القوى المنتجة كانت في حالة جمود شبه تام .. فالبلد تفتقر تماماً للبنية التحتية الاساسية فلا طرق ولا مستشفيات ولا مدارس وخلال فترات التنمية يمكن القول بان الاقتصاد اليمني استطاع ان يخرج من العزلة التي فرضت عليه ويصبح جزء لايتجزأ من الإقتصاد

العالمي الرأسمالي وحقق الناتج المحلي الاجمالي نسبة نمو تصل الى ٤.٥٪ ، وكانت نسبة نمو القطاع الزراعي ٠.٢٪ والصناعي ٨.٣٪ والصناعات اليدوية ١٦.٥٪ والخدمات ٥.٢٪ .. وذلك خلال الفترة من ٨٠-٨٥م .

ولابد من الاعتراف بان حكومة الثورة قد قامت بإنجازات هامة في مجال الخدمات التعليمية والصحية والهياكل التحتية وبناء المؤسسات وبالنسبة للمحافظات الجنوبية فالمعطيات الاحصائية تشير إلى أنه في الفترة من ٨٠-١٩٨٨م قد تعاكس نمو كل من السكان والدخل القومي اذ بينما هبط معدل الناتج المحلي الإجمالي الى ٣.٢٪ سنويا ، وهبط معه معدل حصة الفرد من هذا الناتج بمقدار ٥.٩٪ سنوياً .. سجل النمو السكاني إرتفاعاً وصل إلى ٢.٩٪ سنوياً .. ومن الواضح ان إرتفاع نسبة النمو السكاني هي العامل الاساسي في هبوط حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ، وفي المجال الإجتماعي كان هناك تقدماً ملحوظاً في البنية التحتية وكذلك في مجال الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات السياحة والفندقة .

إن يمن ماقبل الثورة والاستقلال هو يمن امية ، فكان انعدام المدارس هو الواقع السائد ونظامي الحكم الامامي والبريطاني ساهما في إستمرار هذا الواقع حفاظاً عل بقاء هيمنتهما .

إن التعليم عادة مايدفع بالأسر إلى إتباع الوسائل الصحية في حياتها اليومية .. الامر الذي يؤدي إلى خفض الوفيات عامة ووفيات الأطفال والرضع خاصة .

وبالنسبة للخدمات الصحية فقد طرأ تطوراً كبيراً على مستوى الخدمات الصحية مقارنة بيمن قبل الثورة والإستقلال ، الأمر الذي أدى إلى انخفاض معدل الوفيات من ٢٩ بالالف عام ١٩٦٠م إلى ١٧ بالالف عام ١٩٨٦م .

أما مايخص الإرشاد الزراعي فقد تم تناول أهمية الدور الذي يقوم به في العملية الإنتاجية الزراعية وتطوره خلال فترات التنمية المتعاقبة وتشكيل الفرق الارشادية المختلفة مما ادى الى ظهور اوجه التباين والاختلاف على مستويات العمل في مشاريع التنمية .. لذا فقد تم تقديم جملة من الحلول والتوصيات التي تساعد في الرقي بالعمل الإرشادي .

إنتهى ،،،

منظمة الأغذية والزراعة الدولية

UNFPA
United Nations
Population Fund

صندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية